وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب: سعيدي طارق

تحت عنوان

الاعتماد ألمستندي كآلية لتمويل التجارة الخارجية

دراسة حالة شركة الألمنيوم +algal بالمسيلة

لجنة المناقشة:

د. ختيم محمد العيد	جامعة المسيلة	رئيســـا
د. بدار عاشور	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
أ. روازقي محمد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية 2017/ 2018

كلمة شكر

أشكر الله عز وجل الذي وفقنى في انجاز هذا العمل المتواضع

وأتقدم بجزيل الشكر إلي الأستاذ المشرف {بدار عاشور}الذي لم يبخل

عليا بالنصائح وإرشادات طيلة قيامي بهذا العمل

وأشكر كل من مؤطرني في القال بليس السيد قادري عبد الحق ولي كل

من قدم لي يد العون امي ووالدي و أختي كما أتقدم بالشكر الي كل من

ساعدني لاتمام هذا العمل سواء من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة او دعاء

كما لا أنسي صديقي سعد الدين عيشوش

إهداء

الحمد لله الذي اكرمني وقدرني علي اتمام عملي هذا

اهدي ثمرة جهدي الي اعز ما املك في الوجود:

أمي وأبي اللذان انتظرا هذه اللحظة بفارغ الصبر أطال الله في عمرهما

الي اخوتي :كنزة.جابر.ابوبكر.بسمة.بشري.شيماء.نرجس.مريم

الي كل عائلة سعيدي و جوادة

ولي بنات اختي اريج ورتاج وكتكوت ادم وابوهم مخلوف

والي جميع اصدقائي: هشام، خالد، سعدالدين، يوسف، عزو، صلاح، رحيم،

هيثم، فريد، هشام، عبدودو

الي كل من ساعدني لانجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة

والي كل من استعان بهذا البحث من بعدي

طارق

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

فهرس المحتويات

مقدمة عامة أ ب ج

الفصل الأول: أساسيات التجارة الخارجية و الاعتماد ألمستندي

تمهيد..... 5

المبحث الأول : أساسيات التجارة الخارجية..... 6

المطلب الأول : مفهوم و أهمية..... 6

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة 8

المطلب الثالث : التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي..... 8

المبحث الثاني: ماهية التمويل..... 11

المطلب الأول :تعريف التمويل 11

المطلب الثاني: أساليب التمويل 12

المطلب الثالث: مخاطر التمويل..... 14

المبحث الثالث: ماهية الإعتماد المستندي..... 15

المطلب الأول : مفهوم الإعتماد المستندي..... 15

المطلب الثاني : أطراف الإعتماد المستندي..... 16

المطلب الثالث: أنواع وأشكال الإعتماد المستندي..... 17

المطلب الرابع : مخاطر الاعتماد المستندي..... 23

خلاصة الفصل..... 24

الفصل الثاني : دراسة حالة بمؤسسة الجزائرية للألمنيوم

تمهيد..... 27

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الأم ALGAL والوحدة المستقبلة.....27

المطلب الأول : تقديم المؤسسة الأم ALGAL.....27

المطلب الثاني : تقديم الوحدة المستقبلة.....30

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة والوحدة ALGAL18.....31

المبحث الثاني : دراسة عملية سير وتحقيق اعتماد مستندي.....34

المطلب الأول: خطوات عملية الاعتماد المستندي_ استيراد 34

المطلب الثاني: خطوات عملية التحصيل المستندي "استيراد".....39

المطلب الثالث : تقييم عملية الاعتماد المستندي.....41

خلاصة الفصل.....43

الخاتمة.....45

قائمة المراجع.....48

فهرس الاشكال

الملاحق

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط الإعتماد المستندي الإطلاعي	18
02	مخطط الإعتماد المستندي مؤجل الدفع	19
03	مخطط الإعتماد المستندي المنفذ بالقبول	19
04	مخطط الإعتماد المستندي القابل للتحويل	22
05	مخطط طرق تسديد الاعتماد المستندي	22
06	شكل الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم ALGAL	32
07	الهيكل تنظيمي للوحدة ALGAL	33

مقدمة

المقدمة

لقد ادت الظروف الجديدة التي حققتها الثورة الصناعية الي امكانية انتاج السلع بتكلفة اقل نسبيا عن ذي قبل، ومن ثمة و كنتيجة لذلك أخذت الدول تبادل جزءا من ناتجها، لتحصل في سبيل ذلك علي جزء من ناتج الدولة أخرى هذا هو أصل التجارة الخارجية فالتخصص الدولي في الانتاج وتقسيم العمل الدولي هما أصل التجارة الخارجية، مهما كانت هذه الدول متطورة أو مختلفة.

ان توسع العلاقات الاقتصادية الدولية بين مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية وخاصة في ميدان التجارة الخارجية التي تكمن فيما هو معروف من قضايا التصدير و الاستيراد والاسواق الدولية بصورها المختلفة، واصبحت الشغل الشاغل لكثير من المفكرين والباحثين وصانعي القرار ومعاهد البحوث في مختلف دول العالم بالإضافة الي المنضمات الاقتصادية الدولية وفي مقدمتها "الجات المنظمة العالمية للتجارة و صندوق النقد الدولي والعربي ...الخنظر لدورها المهم جدا في تنمية اقتصاديات الدول المعاصرة تعمل مجموعة من المؤسسات المالية والمصرفية و مختلف فروعها علي تمويل التجارة الخارجية من خلال مجموعة من الميكانيزمات و الإجراءات والحوافز والتعمق لدراسة هذا الجانب له اهمية بالغة لتعزيز وتقوية المبادلات الخارجية و تشجيع قطاعات معنية من النشاط الاقتصادي كتشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الاموال الاجنبية...الخ.

الاشكالية:

وقد اعتبر مشكل التمويل من اصعب و اعقد المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في كل دول العالم مما استوجب تدخل بعض جهات كالبنوك و المؤسسات المالية للتقليل من هذه المخاطر و المشاكل ، وذلك عن طريق تطوير تقنياتها التمويلية ووسائل الدفع لتسهيل حركة التبادلات الدولية.

والاعتماد المستندي هو من ضمن الوسائل المتاحة لتوفير الثقة والتقليل من هذه الخطواة و هو تقنية من بين التقنيات الاكثر استعمالا من طرف المتعاملين الاقتصاديين. وقد تم اختيار التساؤل الاتي كإشكالية لموضوعنا:

ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية؟

و تندرج تحته التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتجارة الخارجية وماهي آليات تمويلها؟
- ما هو دور الذي يلعبه الاعتماد المستندي وكيف يساهم في تمويل التجارة الخارجية ؟
- كيف يمكن تمويل التجارة الخارجية استنادا إلى الاعتماد المستندي؟

- **فرضيات**

للإجابة علي الأسئلة السابقة يجدر بنا وضع فرضيات البحث:

- التمويل هو احد النشاطات الهامة للبنوك خاصة من جانب التجارة الخارجية.
- هو تقنية دفع وتمويل في التجارة الخارجية.

- **اهمية البحث و أسباب اختيار الموضوع :**

- اهمية موضوع تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي وخاصة في ظل اتجاه بلادنا نحو الاقتصاد الحر.
- كثرة التعامل بتقنية الاعتماد المستندي في البنوك التجارية الجزائرية.
- الان الموضوع متعلق بمجال التخصص "التجارة الخارجية".

- **منهجية البحث:**

سنعتمد في دراستنا علي المنهج الاستنباطي و استقرائي في الجانب النظري كونه يتناسب مع الموضوع المدروس لغرض توضيح الحقائق وتبيان النتائج، و سنعتمد على منهج دراسة حالة فيما يخص الجانب التطبيقي من الموضوع.

- **تقسيمات البحث:**

يفتتح الموضوع بمقدم ، ثم يقسم البحث الي فصلين الفصل الاول هو فصل تمهيدي نتناول فيه مدخل للتجارة الخارجية وآليات تمويلها ونتطرق الي تسيير الاعتماد المستندي في البنوك الخارجية كاطار نظري، وفصل الثاني فاردنا اسقاط الجانب النظري علي مؤسسة الالمنيوم في المنطقة الصناعية بالمسيلة، ليختتم الموضوع بخاتمة عامة للدراسة.

صعوبات البحث:

عدم توفر المادة العلمية

قلة المراجع المعتمد عليها

الفصل الأول

تمهيد :

تعتمد كل الدول في عالمنا المعاصر علي بعضها البعض لتحقيق درجة الاكتفاء هذه الحقيقة تميز العلاقات الاقتصادية بين الدول منذ عصور طويلة

والحقيقة التي تؤكدها التجارة الخارجية كل يوم، هي ان دول العالم لا تستطيع أن تعيش منعزلة عن غيرها متبعة في هذا الانعزال سياسة الاكتفاء بصورة شاملة ولفترة طويلة من الزمن

ولا تقتصر الاتجاهات الحديثة في دراسة التجارة الخارجية علي انتقال السلع و الخدمات باعتبارها المظهر التقليدي المعروف للتجارية الدولية ، وانما يتعدى ذلك الي اعتبار انتقال رؤوس الاموال ثم يضاف اليها انتقال الاشخاص عبر الحدود الاقليمية للدولة الي دولة أخرى .

المبحث الأول : أساسيات التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها و هذا بواسطة عملية الاستيراد و التصدير, ونظرا لأهمية التجارة الخارجية في مبحثنا خصصنا هذا المبحث لما تناول فيه مختلف المفاهيم الخاصة للتجارة الخارجية .

المطلب الأول : مفهوم و أهمية التجارة الخارجية

تعطي التجارة الخارجية فرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات و الخدمات التي لا تتوفر لديها, لدى تعتبر من أساسيات اقتصاد أي بلد .

أولا :مفهوم التجارة الخارجية:

هناك عدة تعارف للتجارة الخارجية نذكر منها :

1-تعريف أول[1]:

هي تبادل السلع و الخدمات بين الدول وفق الشروط و أساليب معروفة لدى مختلف العالم و للتجارة الخارجية نموذجين أساسين:

أ. التصدير:و هو خروج للسلع و الخدمات.

ب. الاستيراد : وهو دخول للسلع و الخدمات .

2-تعريف ثاني:[2]

هي تلك العلاقات الاقتصادية الدولية و النشاطات التي تقوم بين الدول باعتبار كل دولة لها كيان مستقل يتمتع بالسلطات السياسية و الاقتصادية المختلفة عن الدول الأخرى و تتألف من شقين هما:

علاقة ناشئة عن تحركات الأشخاص على المستوى الدولي.

علاقات ناشئة عن تحركات السلع والخدمات و كذا رؤوس الأموال ومن الواضح أن هذه العلاقات الدولية تتألف من:

- الحركات الدولية للسلع و الخدمات.
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

[1] أحمد خميس،دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس،علومتجارية،سعد دحلب،البليدة،2003-2004،ص2.
[2] نفس المرجع ص2.

3- تعريف ثالث:[1]

هو وجود اتصال تجاري يتعدى الحدود السياسية للدولة بحيث تصدر إحدى الدول الفائض من منتجاتها إلى دولة أخرى تحتاج بالفعل إلى هده المنتجات و تقوم الدولة الثانية بتصدير نوع معين من المنتجات أو المواد الأولية تحتاجه دولة ثالثة و هكذا تتشابك العلاقات و تتصل ببعضها البعض تجاريا.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية[2] :

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية، فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلعة و خدمات غير المتوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد و في نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض السلع و الخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير فتؤثر هده النشاطات الاستيرادية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج،الدخل و العمالة) وعلى الأسواق المالية و النقدية (أسواق النقود و الصرف الأجنبي).

وقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية الإقليمية في زيادة درجة الترابط بين دول العالم والى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية و النقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على المناخي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم.

ويمكن إيجار أهمية التجارة الخارجية و المتمثلة أساسا فيما يلي:

- تساعد التجارة الخارجية على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة.

- تساعد التجارة الخارجية على زيادة رفاهية البلاد عن طريق توفير اختيارات مختلفة فيما يخص الاستهلاك و الاستثمار .

- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا للقدرة الإنتاجية و التنافسية في السوق الخارجي.

وكذلك من خلال القدرة التصديرية و الاستيرادية و أثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و كذلك الميزان التجاري,

- تعد التجارة الخارجية فرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات و الخدمات التي توفر لديها ،إما لأن ظروفها المناخية و إمكانياتها الطبيعية لاتسمح لها بإنتاجها ، وإذا كان بإمكان الدولة إنتاجها، فإنها تنتجها بتكاليف أعلى من استيرادها.

---

[1] نامق صلاح الدين،التجارة الدولية، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة،1976،ص10.

[2] طالب محد عوض،التجارة الدولية نظريات و سياسيات،مطبعةالنور،طبعة الأولى ،1995،ص-ص:15-18.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية [1]

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية:

1-لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا 'الاكتفاء الذاتي ' نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.

2- التخصص الدولي:إن الدول السابقة لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها و دلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية و المكتسبة بين الدول العالم و دلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تأهلها طبيعتها و ظروفها و إمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل و بكفاءة عالية.

3- اختلاف تكاليف الإنتاج : يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها و بالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى الاقتصاديات الحجم الكبير وهدا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنه مع الدول الأخرى تنتج بكميات ليست وفيرة و بالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي للدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية .

4- اختلاف ظروف الإنتاج : فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز و القهوة ، فيجب إن تتخصص في هدا النوع من المنتجات الزراعية و تستورد المنتجات الأخر التي لاتقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي .

5- اختلاف الميول و الأذواق : فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى و لو توفرت البدائل المحلية منها و تزداد هدا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة .

المطلب الثالث : التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي [2]

تبحث نظريات التجارة الدولية في أسس التبادل الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة من أجل هدا تتعرض النظريات لشروط تقسيم العمل الدولي و تتخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي كذلك تتعرض النظريات لكيفية توزيع الفوائد الناجمة

عمن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في دلك التقسيم ،و أخيرا تتعرض النظريات لأسباب تخصص الدول المشتركة في تقسيم العمل الدولي في إنتاج سلعة معينة

أولا: النظريات الكلاسيكية:

1-نظريات التكاليف المطلقة آدم سميث

أساس دعوى أدم سميت للتخصص و التقسيم الدولي للعمل هو الإنتاج من سلعة معينة في دول ما اذا تتمتع بميزة مطلقة و نفقة مطلقة أقل ، فان هدا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدول و الدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو نفقات مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل بينهما.

2 -نظرية التكاليف النسبية : دافيد ريكاردو

أورد ريكاردو نظرية في التجارة الدولية من خلال كتابه "الاقتصاد السياسي و الضريبي " و لقد استعرض ريكاردو ما دهب إليه آدم سميت في التجارة الخارجية و أوضح أنه ستوجد فائدة لكل الدولتين في التجارة الخارجية حتى و لو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلقة في إنتاج سلعتين و ذاك إذا ما كانت الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة و هكذا فإن التخصص الدولي و قيام التجارة بين الدول لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة و إنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج سلعتين .

3ـ نظرية القيم الدولية : جون ستيوارت ميل

عجز ريكاردو عن السير في نظريته ليحدد معدلات التبادل الدولي و لذلك فإن "جون ستيوارت ميل" حلل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع و كذلك الكيفية التي تتوزع بها الفوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبيه في إنتاج سلع معينة و تتخصص فيها و تتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية و قد أورد جون ستيوات ميل نظريته في القي الدولية من خلال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي .

4ـ نظرية الطلب المتبادل : مارشال ادجورت

ترجع فكرة الطلب المتبادل إلى جون ستيوارت ميل و تتلخص فكرة الطلب المتبادل في أن عرض أحد الطرفي المبادلة للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يتمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر ، و كذلك عرض الطرف الآخر للسلعة التي ينتجها الطرف الآخر للسلعة التي ينتجها الطرف الأول . و يتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لا لتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين أي نتيجة لا لتقاء الطلب المتبادل .

كما قام ألفريد مارشال بتحليل فكرة ميل في الطلب المتبادل ثم قام ادحورت باستكمال ما بدأه مارشال و بناء على فكرة الطلب المتبادل تحدد سعر التبادل الدولي .

بدأ نقد النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية من واقع الفرضيات التي استندت إليها فكانت تفترض إن التبادل التجاري بين الدول إنما يتم على أساس المقايضة و انصبت كل التحاليل على كل حالة تشل دولتين لا تنتجان إلا سلعتين و تجاهلوا تكاليف النقل ، و أن عناصر الإنتاج تتمتع بالسيولة الكاملة داخل الدولة الواحدة ، و أن قيمة المبادلات تتحدد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة .

ثانيا: النظريات النيو الكلاسيكية

اذا قامت التجارة بين البلدين فلابد من أن تقوم علاقة معينة بين مستوى الأجور فيها.العلاقة تتحدد بالعلاقة بين مستوى إنتاجية العمل في البلدين .هذا ونتيجة للنقد الذي تعرضت له النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية لبساطتها و فرضياتها غير الواقعية .

فهي تفترض وجود تعامل بين دولتين على سلعتين أن سيران قانون النفقة الثابتة دون البحث في زيادة الإنتاج .

1ـ نظرية وفرة عوامل الإنتاج :هكشير أولين

تفسر النظريات الكلاسيكية سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول و هو اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع ، و لكنها لم تفسر اختلاف النفقات النسبية بين دولة الى أخرى. و لان النظريات الكلاسيكية تعتبر العمل أساس نفقة السلعة أن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة . فقد قام هكشير بتحليل هذه الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية بين أولين أن التجارة الخارجية لا تقوم نتيجة لتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج و إنما نتيجة التفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج أي أسعار السلع المنتجة .

و يرى أولين أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى اختلاف أسعار السلع المنتجة العائد إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو نذره عوامل الإنتاج ، و ينعكس هذا كله على اختلاف أثمان السلع المنتجة . و هكذا ستتخصص الدول في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها و هذه الميزة تعود إلى اختلاف أسعار عوامل إنتاج السلع.

2ـ نظرية ليونتياف :

قام هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات و واردات الولايات المتحدة لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج .

أساس أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال و نذرة في اليد العاملة ، و استخدام ليونتياف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج و ذلك لحساب رأس

المال و كذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية ، ووصل الى نتيجة أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة و الدول الأخرى تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال .
وطبقا لهذه النتيجة فان الولايات المتحدة الأمريكية لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال.
لأن العامل الأمريكي لديه تجربة و خبرة و تنظيم ، فان عنصر العمل التوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لرأس المال .
و إذا فان على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال و تستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.

المبحث الثاني: ماهية التمويل

التمويل هو ضرورة ملحة لقيام أي مشروع استثماري

المطلب الأول :تعريف التمويل

هناك عدة تعريفات نذكر منها:

التعريف الأول:[1]

يعرف التمويل بانه الامداد في الأوقات الحاجة اليها ، وهذا يتكون من العناصر التالية :

1)تحديد دقيق لوقت الحاجة .
2)البحث عن مصادر للأموال .
3)المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله أي انسان.

التعريف الثاني :
التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بمشاريع اقتصادية و تطويرها و ذلك في اوقات الحاجة اليها اذا أنها يخص المبالغ النقدية و ليس السلع و الخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة بالضبط فالهدف منها تطوير المشاريع العامة و الخاصة في الوقت المناسب.

و من خلال ذكر مختلف التعاريف ، نلاحظ أنها رغم كثرة مفاهيم التمويل و تعاريفها ، الا أنها تبقى على تعددها تراعي الأمور و العناصر التالية:

أ-كيفية الحصول على النقدية و مجالات استثمارها
ب- البعد الزمني للاستثمار
ت- العائد المتوقع و مخاطر الاستثمار.

[1]،.زياد امينة،تمويل التجارة الخارجية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس،علوم تجارية،ابن خلدون، تيارت،2005-2004.ص 20

ث- متابعة اتجاهات السوق المالي.
ج- وجبات و مسؤوليات المدير العام ,
ح- ضرورة تحقيق التكامل بين العمليات المالية و الادارية .
خ- ضرورة تحقيق التوازن بين أهداف الشركة و أهداف الفئات المؤثرة في نجاحها و استمرارها .

المطلب الثاني: أساليب التمويل

أولا: أساليب التمويل القديمة و الحديثة [1]

في مجملها عمليات قصيرة الأجل (أقل من سنة) و تستعمل في تمويل مستحقات الخزينة للمؤسسة و كذلك لاقتناء أو شراء مستحقات من تجهيزات أو لتمويل الخدمات المختلفة.

1-السند لأمر:

هو سند لامر تجارية تحرر بين شخصين لإثبات قيمة مالية واحدة فهو عبارة عن وثيقة يعتمد بواسطتها شخص معين لدفع مبلغ آخر في (تاريخ الاستحقاق). اذن فالسند الأمر هو وسيلة قرض حقيقية حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسددها عليها في السند.

2-السفتجة أو الكمبيالة :

هي عبارة عن ورقة تجارية تظهر ثلاثة أشخاص في ىن واحد و تسمح باثبات ذميتين في نفس الوقت ، حيث يأمر الشخص المسمى بالمسحوب بدفع مبلغ الى الشخص ج او المستفيد للدفع أو تسوية دين شخص أو الساحب .

3- سند الرهن

هو ورقة تجارية يمكن استعمالها في التداول اذا أراد مجتمع التجارة ذلك و هو السند الأمر مضمون من السلع محفوظة في مخزن عمومي و سند الرهن مثلها مثل الأوراق التجارية السابقة الذكر يمكن تقديمها للبنك بغرض الخصم كما يمكن تحويلها الى وسيلة دفع بادخالها في التداول و انتقالها بين الأفراد.

4- رسالة الصرف:

هو أمر كتابي من طرف المصدر الى المستورد بطلب دفع مبلغ معين وقد يكون المستفيد هو المصدر عادة و في بعض الأحيان قد يكون طرف آخر مسجل في رسالة الصرف .

5-الدفع عن طريق الصكوك: [2]

عبد المؤمن نادية و آخرون ،تمويا التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي ، مذكرة مقدمة لشهادة لسانس، علوم التسير و الجزائر،2003،ص34.

[2] POLYCOPIE B E A LES TECHNIQUES DE PAIEMENT

الصكوك هو أمر خطي بدون شروط مسبقة لدفع مبلغ محدد لصالح المستفيد و يتم ذلك عن تظهير مباشر و من يمكن استعمالها الا عند توافقها و قوانين مزاياه أنها سهلة الارسال وأقل تكلفة و أخطار السرقة أما من عيوبها لا الصرف المعمول بها في البلد.

ثانيا: أساليب التمويل الحديثة

اضافة الى الطرق التقليدية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية نجد أيضا طرق حديثة تتماشى مع التكنولوجيا الجديدة و التطور.

1-التحصيل المستندي[1]

هو عملية يلزم بها البنك تحت تعليمات زبونه المورد فهو يتحمل تحصيل المبلغ الكلي من عند المستورد الأجنبي مقابل تسليم مستندات لارسال حيث يمكن التسدسد اما بواسطة الدفع نقدا أو قبول سند فيمكنه تغطية مسيرة المورد أو البنك في حالة وجود اختلاف في الدفع.

2- وثائق مقابل الدفع:[2]

بنك المشتري المكلف بالتحصيل لا يقدم المستندات للمسحوب عليه و هو المشتري مقابل الدفع الفوري الا مقابل الدفع الفوري حسب النظرة الدولية .

الدفع الفوري يعني بعد ما تصل البضاعة وفي هذه الحالة هناك اقتراحين يمكن طرحهما :

الاقتراح الأول: اما أن يقبل المشتري الدفع بالتالي يستلم الوثائق التي تسمع لهو بامتلاك و اخراج البضاعة عند وصولها.

الاقتراح الثاني: أو ان المشتري لا يستطيع أو لا يريد التسديد عند الناقل أو في المستودع حسب تعليمات البائع حتى يتم الدفع أو ايجاد مشتري آخر.

البنك المكلف بالتحصيل يقوم بإعادة البضاعة الى مكانها الأصلي أو يبحث عن مشتري آخر في المكان نفسه، التكاليف و التأمين يتحملها البائع

3-وثائق مقابل القبول[3] :

بنك المشتري يسلم الوثائق و المستندات للمسحوب عليه مقابل قبول سحب سند الذي يدوم عامة من عشرين الى تسعين يوما بعد تاريخ البعث و الارسال أو القبول سند الشحن ، فهي وسيلة مستعملة في الحالات التالية:

- من أجل العلاقات التجارية الجيدة، البائع يطمئن على امانة و قدرة ووفاء المشتري.

[1] GUIDE DES OPERATIONS DE CREDIT PAR LA CHAMBRE DU COMMERCE INTDOC

[2] POLYCOPIE B E A LES TECHINIQUES DE PAIEMENT

[3] MICHELLE RAINELLE « LORGANISTION MONDIALE DU COMMERCE CASBAH99 »

- المعاملات بين الطرفين اي القدرة المالية للمشتري و الدفع في الآجال المحققة و أنها ليست محل ثقة.

- بلد المستورد يكون مستقر سياسيا و أنه لا يكون مخاطر على المصدر.

- لا يوجد قيود عند الاستراد من بلد المستورد مثل مراقبة العرف، الرسوم الجمركية و المبادلات الحرة تكون مرتفعة.

-البضائع الواجب ارسالها لا تتطلب شروط خاصة للارسال أي قيمة المبادلات تكون مرتفعة .

4 -الدفع عن طريق التحويل البنكي(التحويل الحر):[1]

البائع يرسل البضائع مباشرة للمشتري مرفقة بوثائق الارسال للعنوان و على اسم هذا الأخير أي المشتري حسب الاتفاق الذي جرى في العقد، الوثائق تعبر عن البنك قبل أن تسلم للمشتري وذلك للمراقبة البسيطة ، كما يستقبل المشتري البضائع المرسلة يعطي الأمر بتحويل مقدار المبلغ الى بنكه لحساب البائع أي تحويل بنكي بسيط من بلد لآخر .

5-الاعتماد المستندي:

نظرا لأهمية في التجارة الخارجية و في موضوعنا أدرجناه في مبحث خاص به .

المطلب الثالث: مخاطر التمويل[2]

أولا: المخاطر التجارية: هي الناتجة عن عدم الاستقرار الحالة المالية للمشتري كعدم توفير السيولة أو هي عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد أي عجز الزبون على ارجاء جزء من ديونه و عدم التسديد عبارة عن ضياع كلي أو جزئي للقروض،هذا الخطر يتعلق بعملية انتاج أو تسويق الطلبية المتفق عليها مع المستورد.

ثانيا:المخاطر السياسية و القانونية: تتثمل هذه المخاطر في احتمال ظهور مشاكل سياسية بين البلدين المتعاملين وهذا ما يؤثر على إتمام الصفقة إضافة إلى الحوادث السياسية التي قد تعيق المدين من التسويق لحساباته مع الدائن و هذا ما سبب عدة مشاكل للدائن قد تؤدي إلى إلحاقه بخسائر كبيرة و توقعه في إفلاس.

مسؤولية محدودة أو شركة ذات أسهم و كذا نوع النشاط تمارسه(شرعي أو غير شرعي)من الناحية القانونية و كذا علاقاتها مع المساهمين.

[1] IBID

[2] طارق عبد العالي حماد: التطورات العالمية و انعكساتها على أعمال البنوك دار الجامعة ، الاسكندرية، 1999،ص 150.

ثالثا:المخاطر المالية:

1-بالنسبة للواردات:إن سعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن الحسابي أي تحقيق التوازن بين كل من العرض و الطلب من العملات الأجنبية فيؤدي في كثير من الحالات التخفيض في قيمة العملة إلى زيادة الواردات لتوقع المستوردين المحليين في ارتفاع جديد للأسعار و نقص في الصادرات لانتظار المستوردين الأجانب حدوث تخفيض جديد في العملة مما يؤدي إلى انخفاض ائتمان السلع المحلية للعملات الأجنبية وهذ ما يؤدي إلى زيادة الصادرات و الايرادات من العملات الأجنبية إلا أن التخفيض كثيرا ما يؤدي إلى العكس.

2- بالنسبة للصادرات: إن عملية التصدير تتطلب أموال معتبرة من أجل إتمامها و غالبا ما تكون هذه الأموال آتية من قنوات التمويل البنكية و في حالة وجود صعوبات أو مشاكل في إتمام العملية التصديرية فأكيد أن الممول الذي مول عملية التصدير سيتعرض لمخاطر مالية قد تؤثر على توازنه المالى أو حتى الإخلال بالتزامات ملية أخرى باتجاه متعاملين آخرين ، و هذا ما قد يسبب مشاكل كبيرة للبنك الممول و حتى المصدر نظرا للأضرار التي قد تلحق به.

المبحث الثالث: ماهية الاعتماد المستندي

إن الاعتماد المستندي من الوسائل المفضلة للبائع (المصدر) أكثر منه للمستورد ، فهو أداة مصممة لحماية المصدر.

المطلب الأول : مفهوم الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي هو عبارة عن إتفاق متعدد الأطراف من البنك، يكون حسب طلب و إرشادات المستورد (المشتري)بحيث يتعهد بسداد مبلغ الفاتورة للمصدر(البائع) مقابل تقديم مجموعة من المستندات تصدر في وقت معين ، فور استنفاذ شروط و إجراءات الاعتماد المستندي.[1]

الاعتماد المستندي هو عملية يتعهد بموجبها البنك و لحساب عملية المستود بتسديد مبلغ معين في مهلة محددة إلى شخص ثالث مصدر، لقاء تسليم مستندات مطابقة تماما و مطلوبة من المشتري و مثبتة لقيمة البضائع لمطابقتها و لإرسالها.[2]

الاعتماد المستندي هو تعهد كتابي صادر من طرف مصرف بناء على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها يتعهد فيه المصرف بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة

[1].زياد سليم رمضان و محفوظ أحمد جودة، إدارة لبنوك،بدون سنة نشر ،بدون دار نشر ، ص150

[2]www.sgbl.org/c-le الإعتماد المستندي موقع الكتروني : 30/03/2018

عليه في حدود ملبغ معين و لغاية أجل محدود مقابل استلامه مستندات الشحن طبقا لشروط الاعتماد و التي تظهر شحن بضاعة معينة و المواصفات و أسعار محددة.[1]

الاعتماد المستندي هو تعهد مكتوب صادر من البنك (يسمى المصدر) بناء على طلب المشتري (مقدم الطلب أو الآمر) لصالح البائع (المستفيد) ، و يلتزم البنك بموجبه بالوفاء بمبلغ محدد خلال فترة معينة متى قدم البائع مستندات السلعة مطابقة لتعليمات شروط الاعتماد وقد يكون التزام البنك بالوفاء نقدا أو بقبول كمبيالة .[2]

المطلب الثاني : أطراف الاعتماد المستندي[3]

هناك ثلاثة أطراف تشترك في الاعتماد المستندي، وهي الأطراف الأساسية و يأتي إلى جانبهم طرف رابع و هو البنك الذي يقدم المشورة أو التعزيز و فيما يلي التعريف بكل طرف:

1-**المشتري**:هو الذي يطلب فتح الاعتماد ،ويكون هذا الاخير في شكل عقد بينه و بين البنك فاتح الاعتماد. و يشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدر.

2-**البنك فاتح الاعتماد**: هو البنك الذي يقدم له المشتري طلب فتح الاعتماد ، حيث يقوم بدارسة الطلب و في حالة الموافقة علي و موافقة المشتري على شروط البنك يقوم بفتح الاعتماد و يرسله إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط أو مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك ثاني في عملية الاعتماد المستندي.

3-**المستفيذ**:هو المصدر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته، و في حالة ما إذا كان تبليغه بالاعتماد معززا من البنك المراسل في بلده،فإن كاتب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه و بين البنك المرسل ، و بموجب هذا العقد يستلم المستفيذ ثمن البضاعة إذا قدم المستندات وفقا لشروط الاعتماد.

4-**البنك المرسل**: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو في الغالب، وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الاعتماد فيصبح ملتزما بالتزام البنك المصدر و هنا يسمى بالبنك المعزز.

---

[1] www .arabtranslators.net/c-le21/02/2 018: معهد تعريب للتعليم عن بعد موقع الكتروني

[2] www .cibafi.org/c-le 21/02/201 8 البنوك و شركات الإستثمار،المنتجاتالمالية،موقع الكتروني :

[3] ،سعيد عبد العزيز:الاعتماداتالمستندية، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ،الدار الجامعية،2002-2003,ص23.

المطلب الثالث: أنواع وأشكال الاعتماد المستندي

أولا:أنواع الاعتماد المستندي

1-الاعتماد المسندي القابل للإلغاء[1]

هو الاعتماد الذي يمكن فيه لجميع الأطراف (مستورد، مصدر، البنك الآمر، البنك المشعر) إلغاؤه أو تعديل شروطه دون سابق إنذار و دون موافقة المستفيد و دون تحميل أي مسؤولية من قبل البنكين أو الطرف الآخر ، إلا في حالة قيام المصدر بتقديم الدليل القطعي على إرسال البضاعة (سند الشحن) للمستورد وطلما أن البضاعة قد تم شحنها أو وضعها على ظهر الباخرة فإن الاعتماد ينفذ إلزاميا وهو بذلك وسيلة لتسهيل الدفع و ليس ضمانا للدفع . ولهذا لم يجد قبولا في التطبيق العملي من قبل المصدرين لما يسببه من أضرار و مخاطر فهو ليس أداة مضمونة لتمويل التجارة الخارجية.

2- الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء:

هو الاعتماد الذي لا يمكن إلغاؤه أو تعديله الا إذا تم الإتفاق و التراضي على ذلك من قبل جميع الأطراف ولا سيما موافقة المستفيد فيبقى البنك فاتح الاعتماد ملتزما بتنفيذ الشروط المنصوص عليها في فتح الاعتماد ، و هذا النوع من الاعتمادات المستندية هو الغالب في الإستعمال لأنه يوفر ضمانا أكبر للمصدر لقبض قيمة المستندات عند مطابقتها لشروط و بنود الاعتماد.

3-الاعتماد المستندي غير المعزز:

وهو الاعتماد الذي يتم بموجبه وقوع الإلتزام بالسداد للمصدر على عاتق البنك فاتح الاعتماد و يكون دور البنك المراسل في بلد المصدر مجرد القيام بوظيفة الوسيط في تنفيذ الاعتماد مقابل عمولة ، فهو غير ملزم إذا اخل أحد الطرفين بأي شرط الواردة في الاعتماد.

الاعتماد القطعي المعزز:

هو الاعتماد الذي يشترط فيه البائع تدخل بنك ثاني ليضمن له الوفاة بقيمة المعاملة التجارية ، عند تقديم المستندات المعينة الموضحة بالاعتماد المستندي، وهذا النوع من الاعتمادات هو أكثر أنواع الاعتماد اكتمالا من ناحية توافر عوامل الضمان والثقة والسيولة بالنسبة للمستفيد كما أنه أكثر شيوعا غي الاستخدام. ويعني تعزيز الاعتماد أن البنك الذي قام بالتأييد قبل إضافة تجعله أكثر ثقة و اطمئنان لأنه سيتلقى قيمة مستندات الشحن فور تقديمها للبنك المؤيد.

[1] الأكادمية الإسبانية للتجارة الخارجية و إدارة الأعمال ، دراسات في التجارة الخارجيةً، الإعتماد المستندي موقع الكتروني WWW .RENGEXEENI.EDU.ESC-LE 21/02/2018

ثانيا: أشكال الاعتماد المستندي

1-إعتماد الإطلاع:[1]

هو الاعتماد الذي يمكن المستفيد من الحصول على قيمة الصفقة من بنكه بمجرد التقدم إليه و إظهاره للوثائق، و تحقق البنك من صحتها، وبعد ذلك يأمر البنك بتحويل المبلغ فور استلامه للمستندات و الوثائق الواردة إليه أو التحصيل عليه من المستفيد.

الشكل رقم (01) : مخطط الاعتماد المستندي الإطلاعي

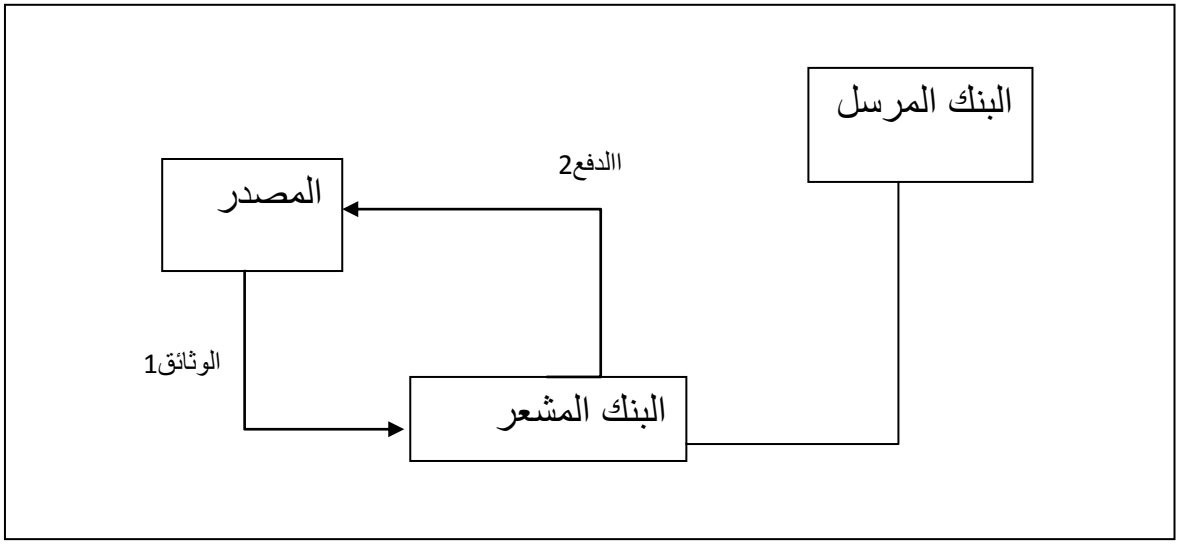

المصدرّ: شريط صلاح الدين، محاضرات في مقياس تقنيات بنكية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة علوم تجارية ، فرع المالية، المسيلة، الجزائر،دفعة 2005.

2-الاعتماد المستندي مؤجل الدفع:[2]

يقترب هذا النوع من حيث آلية تنفيذه من اعتمادات القبول مع فارق جوهري يتمثل في عدم تقديم الكمبيالة مع مستندات الشحن أي أن المستفيد من الاعتماد يقوم بتقديم مستندات الشحن إلى البنك غير مصحوبة بحسب حيث يتم الدفع في وقت لاحق منصوص عليه في الاعتماد وهكذا سيتمتع المشتري لفترة و لحين حلول موعد السداد ، كما أن البائع يضمن سداد القيمة في وقت الإستحقاق .

[1] حمدي عبد العظيم: اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الثانية ، مصر 1999،ص56.

[2] حمدي عبد العظيم:مرجع سابق الذكر، ص57.

3- إعتماد القبول:

في هذا النوع لايتم الدفع فور تقديم مسنتندات الشحن، إنما يتم ذالك بعد فترة لاحقة ينص عليها الاعتماد و يتم الوفاء فيه عن طريق كمبيالة مؤجلة مسحوبة على البنك المكلف بالدفع و المحددة في الاعتماد ، و يوقع هذا البنك الكمبيالة بالقبول و يمكن للمستفيد أن يقوم بتظهير الكمبيالة كما يمكن خصمها.

الشكل رقم (02): مخطط الاعتماد المستندي مؤجل الدفع

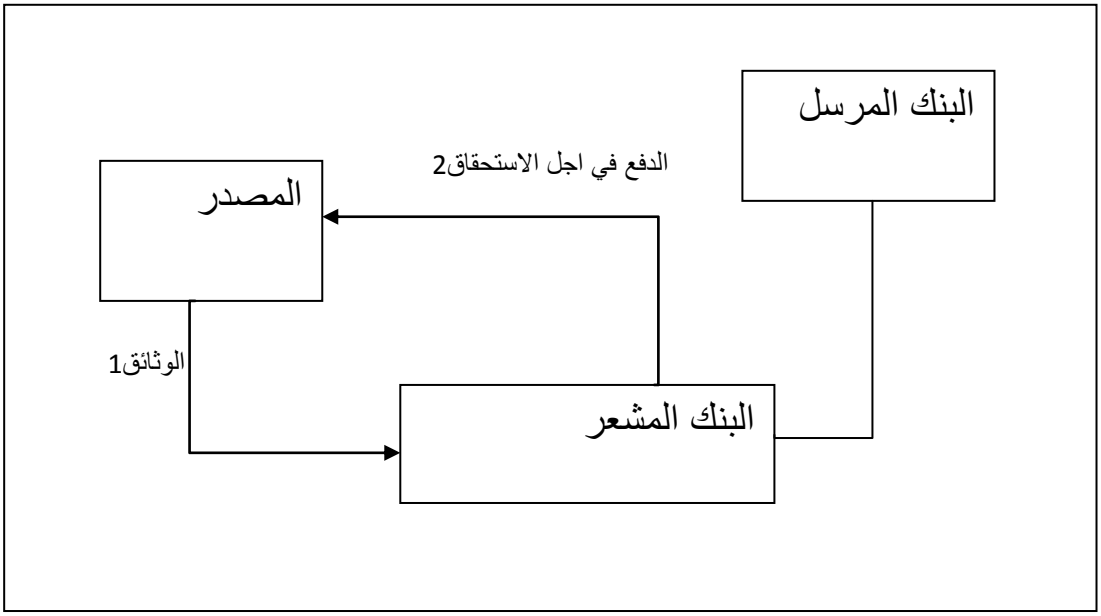

المصدر : شريط صلاح الدين، محاضرات في مقياس تقنيات بنكية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة علوم تجارية ، فرع المالية، المسيلة، الجزائر،دفعة 2005.

الشكل رقم (03) : مخطط الاعتماد المستندي المنفذ بالقبول

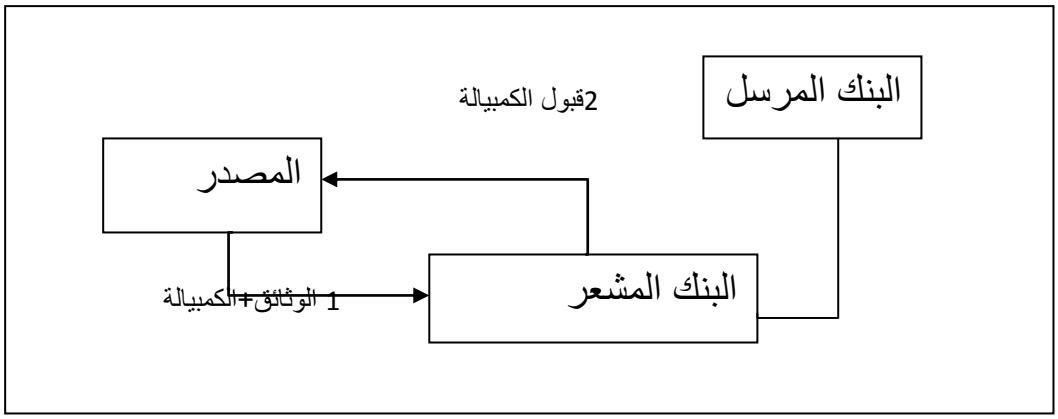

المصدر: شريط صلاح الدين، محاضرات في مقياس تقنيات بنكية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة علوم تجارية ، فرع المالية، المسيلة، الجزائر،دفعة 2005.

4-الاعتماد المستندي القابل للتحويل

وهو الاعتماد الذي يحق بموجبه للمستفيد بأن يطلب من البنك المخول بالدفع أو القبول بنك آخر مخول بالشراء لوضع الاعتماد كليا أو جزئيا تحت تصرف طرف واحد أو أطراف أخرى .

و يتم ذالك في المخطط التالي :

الشكل رقم (04):مخطط الاعتماد المستندي القابل للتحويل

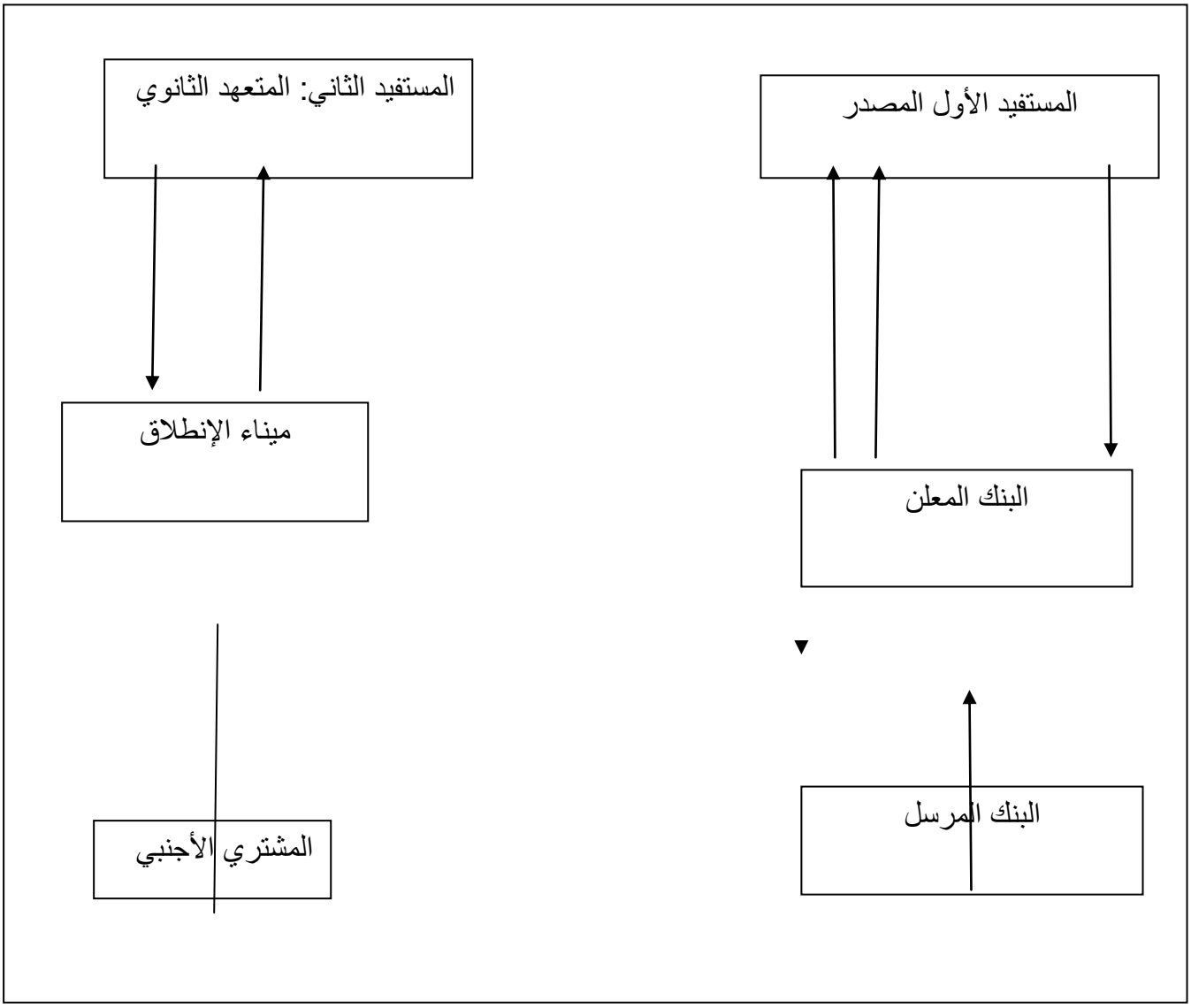

حلقة التمويل:

1- طلب الاعتماد المستندي من قبل بنك المرسل.

2 – فتح الاعتماد المستندي من قبل البنك المرسل.

3- إعلان الاعتماد المستندي لصالح المستفيد الأول.

4- طلب تحويل الاعتماد المستندي لصالح المستفيد الثاني.

5- الإعلان عن التحويل للمستفيد الثاني.

6- تقديم المستندات من المتعهد الثاني.

7- تنظيم المتعهد الثانوي.

8- تسديد المستفيد الأول.

الحلقة التجارية :

- الطلبية الأساسية للمشتري الأجنبي.

-الطلبية للمتعهد الثانوي .

- إرسال البضاعة من طرف المتعهد الثانوي.

- استرجاع وثائق النقل.

- تسليم البضاعة للزبون الأجنبي.

5- الاعتماد المستندي المحقق بالتفاوض:[1]

هو شكل من أشكال القرض بمقتضاه ينفذ البنك المعين عملية شراء المستندات مصحوبة بكمبيالة مسحوبة من أحد الأطراف الثلاثة (المشتري؛ بنك الآمر؛بنك المشعر) مع خصم نفقات تلك العملية, ولا تسدد عمولات التفاوض بشأن الكمبيالة إلى غاية التسديد الفعلي لها عن طريق البنك المصدر (المشعر).

6- الاعتماد المقابل:

يستعمل هذا النوع من الاعتمادات في الحالات التي يكون فيها المستفيد الأصلي وسيطا و ليس منتجا للبضاعة, ويكثر استعماله في العمليات التجارية الثلاثية و يكون المستفيد من الاعتماد الثاني مقيما في بلد المستفيد من الاعتماد الأصلي.

[1] حمدي عبد العظيم:مرجع سابق ص,ص57-59.

7- الاعتماد المتجدد:

يكون هذا النوع في حال اتفاق المشتري أو المستورد مع شركته أو المورد على شراء كمية كبيرة و موزعة على فترات طويلة ولا يرغب في فتح اعتماد بملغ لكل الكمية و مقابل ذلك تلجأ البنوك إلى هذا النوع من الاعتماد بعد كل شحنة أو بعد فترات محدد دورية , حيث يضع المشتري في شروطه أنه قابل للتجديد شهريا أو بعد إنجاز كمية معينة.

8-الاعتماد المقيد: [1]

هو الذي يصدر لصالح مستفيد بالخارج و يتعين على المستفيد منه تقديم مستندات الشحن للدفع أو للتداول من خلال بنك محدد بالاعتماد , ويعني ذلك أن الدفع و التداول يجب أن يتما لدى هذا البنك لا غيره.

9-الاعتماد غير المقيد:

هو الاعتماد الصادر دون قيد يشترط تقديم المستندات أو دفعها لدى البنك محدد الاعتماد و يتعهد فيه بالدفع للبنك الذي سيقوم بعملية الدفع أو التداول إذا ما تم ذلك مقابل مستندات مطابقة تماما لشروط الاعتماد و البنك المصدر للاعتماد , هذا ويضيف تعهده بالإضافة التزام الساحب و المظهرين و الحاملين حسن النية للكمبيالة المسحوبة على قوة مستندات الشحن الخاصة بالاعتماد بصفة عامة , فأن أهم أشكال الاعتمادالمستدي من حيث كيفية تنفيذه ملخصة في المخطط التالي:

الشكل رقم (05) : مخطط طرق تسديد الاعتماد المستندي

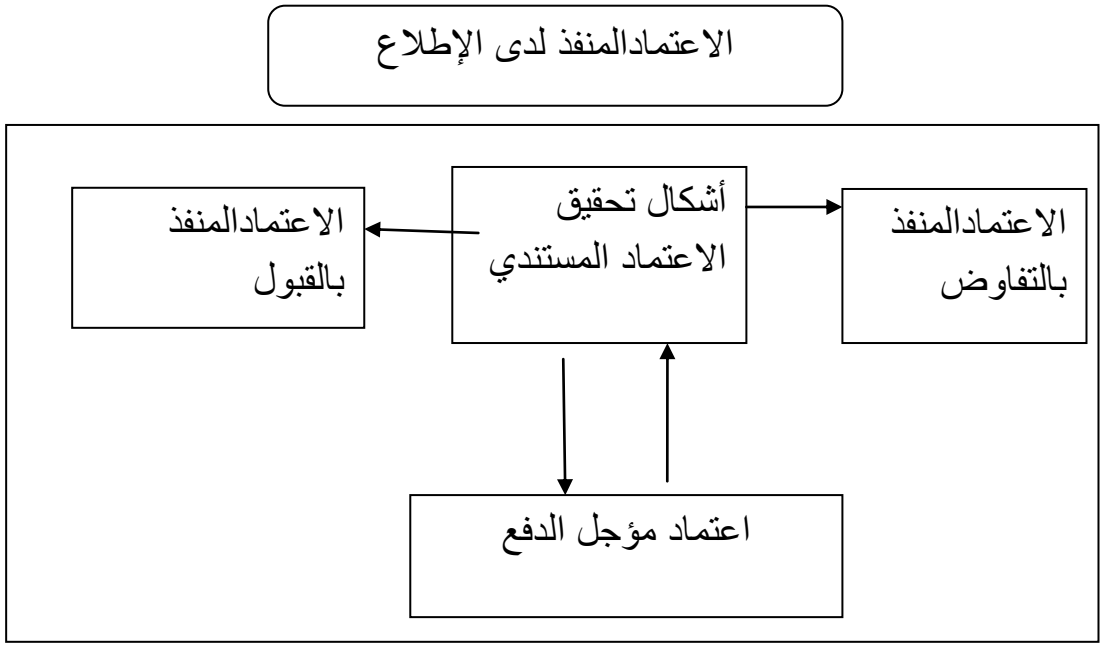

المطلب الرابع : مخاطر الاعتماد المستندي

أولا: بالنسبة للمستورد

يمكن أن تكون البضاعة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة في العقد.

ثالثا: بالنسبة للمصدر

لا يضمن التسديد إلا في حالة الاعتماد غير قابل للإلغاء و المعزز.

ثالثا: بالنسبة لبنك المصدر و المستورد

يتحمل البنك المصدر مسؤولية الدفع للبائع ما دامت المستندات مطابقة ,و إن لم يكن واثقا أن زبونه سيدفع له في وقت لاحق , يحتفظ بالمستندات كضمان إلى غاية وصول البضاعة , و في حالة عدم قدرة المستورد على الدفع فانه يطلب مدة إضافية لتحويل البضاعة أو بيعها و يقوم البنك بأحد الاختيارين :

- يثق بزبونه و يسلمه الوثائق مقابل الإلتزام بالدفع في أجل محدد.

- لا يثق بزبونه فيفرض التخلي عن السندات حيث يظهرها لوكيل الشحن المكلف باستلام البضائع أو وضعها في المخازن لحساب البنك.

بالإضافة إلى خطر تحليل المستندات (مراجعتها) حتى و إن سدد المستورد مبلغ الصفقة مند فتح الاعتماد, وهنا من الضروري مراجعة الوثائق و التأكد من صحتها و مطابقتها لشروط الاعتماد فالبنك لا يسدد للمصدر إلا بتحقق المطابقة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذه الوحدة برزت اهمية التجارة الخارجية و يمكن القول ان التطور الاقتصادي يعتمد بشكل كبير علي التجارة الخارجية او بالأحري فهذه الاخيرة تعتبر الركيزة الاساسية لازدهار اقتصاد اي بلد كان متقدم او متخلف

ويعد الاعتماد المستندي من ابرز الوسائل لضمان حقوق المتعاملين التجاريين الذين يتعرضون لمخاطر التجارة الخارجية نظر لما يقدمه من خدمات وضمانات بسبب البعد الذي يفرق بينهما فالمصدر يخشي عدم قيام الزبون بالالتزام ،اما المشتري فيخشي عدم حصوله على الخدمة المطلوبة

الفصل الثاني

تمهيد

إسنادا إلى ما جاء في الجانب النظري وتدعيما لمعلوماتنا إخترنا وحدة ALGAL لمزاولة التربص التطبيقي بها بإعتبار أن الموضوع يصب في هذا السياق ، إذ أنها وحدة تسويقية وإنتاجية .

وقد تم إختيارها لإعطاء نظرة مفصلة عن كيفية سير عملية الاعتماد المستندي وما تتطلبه من إتخاذ للإجراءات ذلك لتنمية نشاطها وبلوغ أهدافها .

وللقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم العمل إلى مبحثين :

- المبحث الأول : **تقديم المؤسسة الأم ALGAL والوحدة المستقبلة .**
- المبحث الثاني : **: دراسة عملية سير وتحقيق اعتماد مستندي**

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الأم ALGAL والوحدة المستقبلة

المطلب الأول : تقديم المؤسسة الأم ALGAL

المطلب الثاني : تقديم الوحدة المستقبلة

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة والوحدة ALGAL

المطلب الأول : تقديم المؤسسة الأم ALGAL

- **نظامها الأساسي :**

الشركة الجزائرية للألمنيوم "ALGAL " هي فرع من المؤسسة الوطنية للعدانة و تحويل المعادن الغير الحديدية " ميطانوف " .

"ALGAL " تأسست كشركة بأسهم إبتداءاً من 1998/05/24

- **رأسمالها :**

رأسمالها الإجمالي 290 000 000 دج ، مجمل الأسهم من طرف الشركة الأم " ميطانوف "

- **مهامها :**

طبقاً لنظامها الأساسي شركة "ALGAL " مهمتها الإنتاج و تسويق المجنبات ، اللواحق و مصنعات الألمنيوم Les ouvrages .

- **مقر الشركة :**

يوجد مقر الشركة في مدينة المسيلة بالمنطقة الصناعية (المسيلة تقع على بعد 260كلم جنوب شرق العاصمة) .

- **مكتسبات الشركة :**

الشركة الجزائرية للألمنيوم تتكون حالياً من خمس (05) وحدات .

1. وحدة البثق ، الأكسدة الأنودية ، طلاء و تذويب الألمنيوم بالمسيلة .
2. وحدة نجارة و إعادة بيع الألمنيوم بالغزوات .
3. وحدة نجارة و إعادة بيع الألمنيوم بالجزائر العاصمة .
4. وحدة نجارة و إعادة بيع الألمنيوم بعنابة .
5. وحدة نجارة و إعادة بيع الألمنيوم بوهران .

نشاطات الشركة :

إن النشاط الرئيسي للشركة هو الإنتاج منذ سنة 1985 عن طريق البثق (بالتي بثق 1600طن و 2500طن) إنطلاقاً من سبائك 6060أو 6061 (مقياس فرنسي) لكل أنواع مجنبات الألمنيوم على مستوى وحدتها بالمسيلة .

المجنبات المنبثقة تخضع بعد ذلك إلى معالجة السطح عن طريق الأكسدة الأنودية (Anodisation) أو الطلاء الحراري .

النشاط الثاني للشركة و المتطور يهدف إلى إنتاج و تركيب مصنعات الألمنيوم (ouvrage) بما في ذلك بناءات جدران الألمنيوم (mur rideaux) .

التشكيلة :

إن الشركة تنتج و تسوق حالياً تشكيلتها الأصلية عبر بعض السلاسل التي تسمح بإنجاز مصنعات منزلقة و صفاقة و حواف المصاعد و الواجهات الزجاجية و كل الأنواع المحكمة (بثلاث سلاسل) وأخيراً سلاسل لجدران الألمنيوم الحديثة و التي تعرف بالسلسلة (série light) .

هذه الأخيرة تنتمي إلى تشكيلة ألينيو(Pechiney Batiment) .

المنتجات :

المجنبات (les profilés) المنتجة إنطلاقاً من المزيج (Alliage) المذاب في ورشة التذويب بوحدة الإنتاج طبقاً للمقياس الفرنسي(NF6060) التي تعطي صلابة تساوي أو تزيد عن 08 وبستر (webster) ، كما يمكن للشركة إنتاج المجنبات حسب المقياس الفرنسي (NF 6061)المحضرة حسب الطلب بصلابة تساوي أو تزيد عن 16وبستر(webster) .

إن اقتناء جهاز طيفي (SPECTROPHOTOMETRERE) بإمتصاص ذرى يسمح لنا بمراقبة لحظية للتركيب الكيميائي المزيج (Alliage) خلال تحضيره لإجراء مطابقة قبل كل تفريغ و يمكن للشركة تزويد الزبائن بشهادة تحاليل بناءا على طلبهم .

المجنبات (Profilés) المنتجة طبقاً للخصائصالكيميائية الميكانيكية تسوق على حالتها الطبيعية أو بعد معالجة السطح .

تنوع الإنتاج الحالي كما يلي :

- مجنبات خام (قبل معالجة السطح) .
- مجنبات مغطاة طبيعياً بدون أو مع الصقل الميكانيكي .
- مجنبات ملونة (05 تدرجات) بدون أو مع الصقل الميكانيكي .
- مجنبات مطلية (12لون حالياً ، بهدف تقليص هذا العدد إلى خمسة 05) .
- مجنبات ذهبية بدون أو مع الصقل الميكانيكي .

▪ تنوع الإنتاج للشركة يغطي اليوم كل تشكيلة المنتجات المصنعة عبر العالم .

معالجة السطح :

01. الأكسدة الأنودية (Anodisation) :

تكمن في مراقبة أكسدة سطح المجنبات بتكوين طبقة الألومين (Al_2O_3) من 18إلى 25 ميكرون محكمة تماماً و التي تضمن للألمنيوم مقاومة جيدة ضد العوامل الخارجية و مدة حياة أطول .

الأكسدة الأنودية (Anodisation) باللون الطبيعي تعطي منظراً جميلاً لماعاً لمصنعات الألمنيوم .

الأكسدة الأنودية (Anodisation) بالون تسمح بالحصول على صبغات تميل إلى البرونز ، الأسود و اللون الذهبي .

02. **الطلاء (Laquage) :**

الطلاء يكمن بعد تحضير المساحات للمعالجة في وضع شريط واقي بسمك 60إلى 80ميكرون إنطلاقاً من مسحوق مصلب بقاعدة صمغ البوليستير (polyester) .

هذان الإجراءان لمعالجة السطح يسمحان بحماية الألمنيوم مدة طويلة ضد الصدأ و كذلك الحصول على مجموعة غير منتهية من الألوان .

النوعية :

قد تحصلت الشركة عن طريق المنظمة الفرنسية لمراقبة النوعية **AFAQ**في شهر جوان 2002على شهادة ضمان النوعية(ISO 9002)

لأن الخصائص الميكانيكية ، مدة الحياة و التنوع الكبير في الألوان يعطي للألمنيوم قدرة الإندماج في كل النماذج الهندسية الكلاسيكية ، الحضرية ، في البناءات الحديثة أو التي في حيز التجديد .

و بهذا تعتبر الشركة الجزائرية للألمنيوم ALGALمن بين المؤسسات الرائدة في إنتاج و تسويق الألمنيوم من (المجنبات ، اللواحق و مصنعات الألمنيوم) و تركيبها، بما في ذلك بناءات جدران الألمنيوم ، وهذا التنوع في الإنتاج بها جعلها تغطي اليوم كل تشكيلة المنتجات المصنعة عبر العالم ، وهذا ما كانت تهدف إليه بما في ذلك البقاء و التطور و الإستمرارية .

المطلب الثاني : تقديم الوحدة المستقبلة ALGAL :

التعريف بالوحدة المستقبلة ALGAL :

تقع الوحدة المستقبلة ALGAL بالمنطقة الصناعية واد السمار ، على بعد 18 كلم ، جنوب شرق العاصمة .

وهي وحدة من الوحدات الخمس (05) للشركة الجزائرية للألمنيوم ALGAL (المؤسسة الأم).

بدأت الوحدة نشاطها ؛ جانفي 1997 ، وطبقا لنظامها الأساسي ، هي وحدة نجارة وإعادة بيع الألمنيوم .

(l'unité de menuiserie et revent de l'aluminium (MRA) .)

تتكون وحدة ALGAL من عنصر بشري معتبر 38 عنصرا.

مهام الوحدة وأهدافها :

- إن النشاط الرئيسي للوحدة هو إعادة بيع الألمنيوم (مختلف أنواع مجنبات الألمنيوم les profiles) .
- وأما النشاط الثاني للوحدة هو التصنيع (نجارة الألمنيوم) ذلك من خلال ورشة التصنيع لمختلف مصنعات الألمنيوم وتركيبها ، بما في ذلك بناءات جدران الألمنيوم والواجهات الزجاجية وكذا مختلف الأبواب والنوافذ .... إلخ.

وعليه فهدفها الأساسي هو تلبية وتغطية السوق الوطني من مجنبات الألمنيوم ، وكذا إرضاء الزبون من خلال التصنيع والتركيب لمصنعات الألمنيوم ، ذلك من أجل البقاء وتحقيق الإستمرارية.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة والوحدة ALGAL

هنا تضع الشكلين المرفقين (الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم و للوحدة)

شكل الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم ALGAL

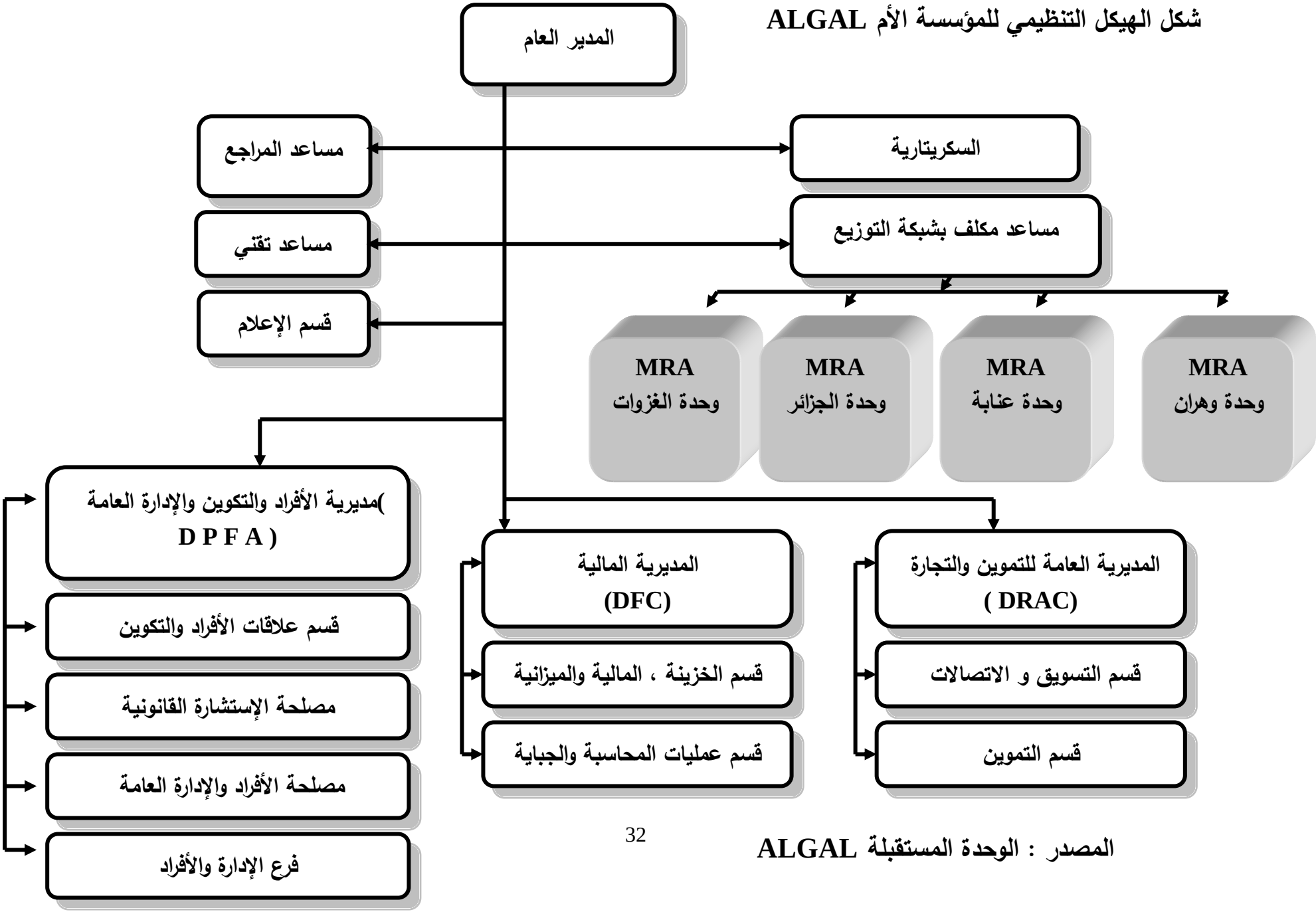

المصدر : الوحدة المستقبلة ALGAL

الهيكل تنظيمي للوحدة ALGAL

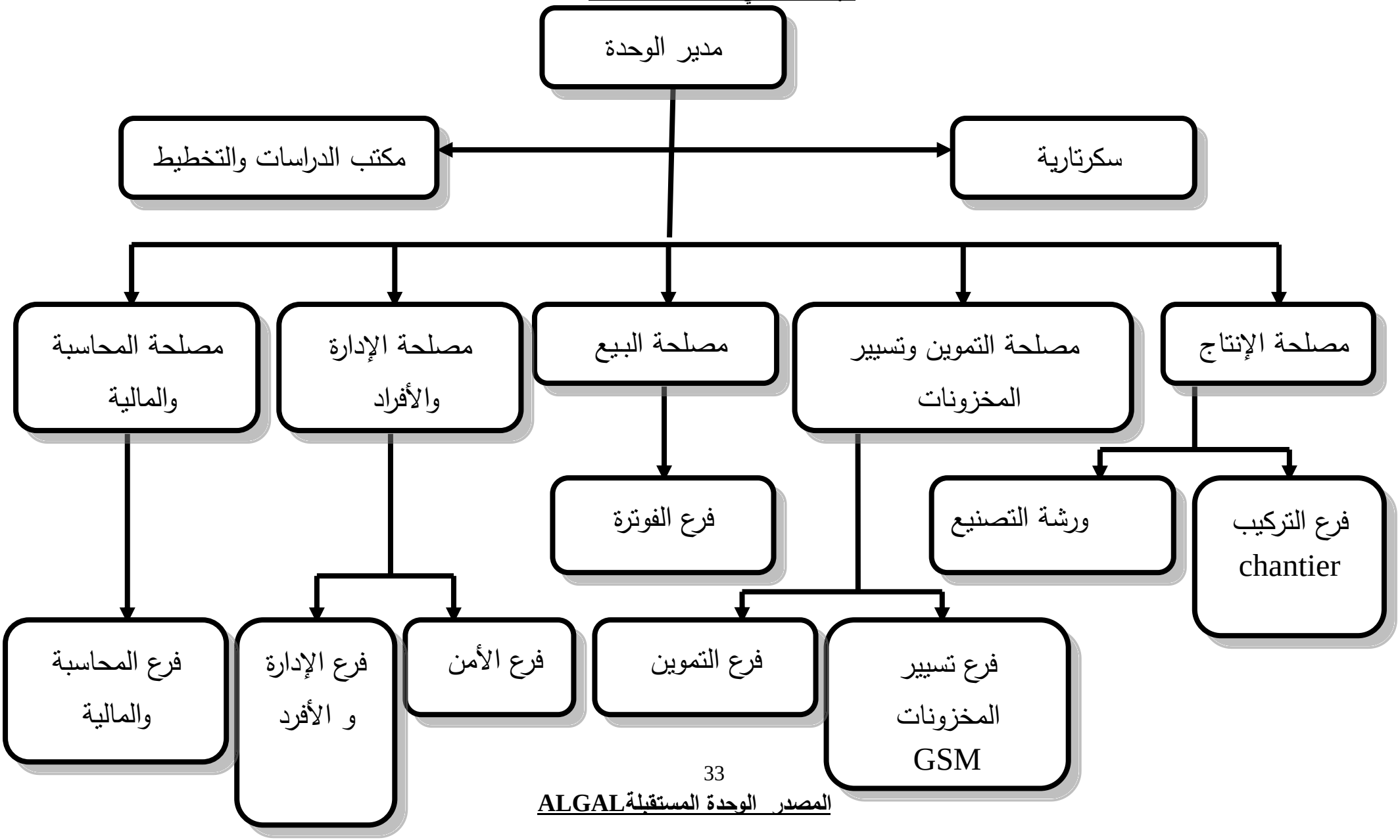

المصدر الوحدة المستقبلةALGAL

المبحث الثاني : دراسة عملية سير وتحقيق اعتماد مستندي

لغرض الوقوف علي الواقع العملي لعملية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي سنعمد الي دراسة حالة منح الاعتماد المستندي لتمويل عملية استراد علي مستوي مؤسسةALGAL وكالة المسيلة.

المطلب الأول: خطوات عملية الاعتماد المستندي_ استيراد

تمر عملية الاستيراد عن طريق الاعتماد المستندي بالمراحل التالية:

اولا : التوطين

نظرا لأهمية عملية الاستيراد علي مستوي التجارة الدولية والمحلية ارتأينا تتبع هده العملية في وكالة المسيلة كخطوة من خطوات الاعتماد المستندي .

1- إجراءات التوطين : تقدم المؤسسةالى بنكها بطلب التوطين البنكي لعملية الاستيراد مرفقة بالوثائق التالية :

أ-**طلب التوطين** :الذي يشمل المعلومات التالية:

ـ حساب المؤسسة : تشفيره رقم الحساب

ـاسم البضاعة المستوردة : قضبان المنيوم

_ التعريفة الجمركية المطبقة: 22_ 122

_اسم المستورد :مؤسسةALGAL

_اسم المصدر : البا البحرين

_قيمة البضاعة بالعملة الصعبة : دولار امريكي 785080/68

_ قيمة البضاعة بالعملة الوطنية :دينار بحريني 295190/335

_ اتجاه البضاعة : الجزائر

_البلد المصدر: البحرين

ب- الفاتورة الاولية : (انظرالملحق رقم 2)

رقمها 6503,47 المؤرخة في 26/02/2018 بعد تقديم المؤسسة لمختلف الوثائق يقوم العون المكلف علي مستوي البنك بالتحقق من مدي صحة هده المعلومات وخاصة التأكد من وجود حساب بنكي لدي المؤسسة ثم التأكد من وجود رصيد كافي لتغطية عملية الاستيراد هده , واذا تحققت هذه الشروط يتم ختم التوطين علي الفاتورة الأولية بتاريخ اليوم الذي تم فيه .ويكون بالشكل التالي:

أنظر الملحق رقم02 حسب ترتيب الارقام في الورقة

بعد اتمام عملية التوطين يقوم العون المكلف بأخذ نسخة من الفاتورة التقديرية ونسخة من طلب التوطين , يضعها ضمن ملف يدعي بوثيقة المراقبة تملأ هذه الوثيقة تبعا لما ورد في طلب التوطين.

ثانيا: طلب فتح الاعتماد المستندي

لكي يتم فتح الاعتماد المستندي لدى البنك للقيام بعملية الاستيراد يجب توافر مجموعة من الشروط:

-أن يكون لديه سجل تجاري.

-أن يكون له حساب في البنك الذي منحه فتح الاعتماد المستندي .

- أن تكون عملية الاستيراد التي يقوم بها المستورد تابعة لتخصصه .

- ان يكون شخص معنوي.

ونظرا لتوفر الزبون الذي تقدم بطلب فتح الاعتماد المستندي:

- اسم ولقب المستورد وعنوانه: مؤسسة القال بليس منطقة الصناعية المسيلة.

- رقم حساب المستورد لدي البنك :(تشفيرة).

- نوع الاعتماد المستندي المفتوح : غير قابل للالغاء

- اسم بنك المصدر : البنك العربي

- اسم المستفيد : البا البحرين
- مبلغ الصفقة :643،959، 1
- تاريخ الصلاحية :2018/05/25
- تاريخ ارسال البضاعة :2018/05/07
- كيفية الدفع :تحصيل مستندي
- نوع العقد : اعتماد مستندي

الوثائق المطلوبة :

- الفاتورة التجارية النهائية
- كيفية النقل :عن طريق البحر
- نوعية البضاعة المرسلة :قضبان المنيوم

مع مراعاة الفاتورة التقديرية

- مكان الشحن: ميناء
- تبديل وسيلة النقل :ممنوع
- ختم وامضاء المستورد

يصحب هذا الطلب فاتورة تقديرية موطنة كليا ثم يتم مراجعة المعلومات في الطلب وأن هذه العملية تم توطينها لدى البنك

ثالثا : الاجراءات

بعد عملية التوطين وعملية فتح الاعتماد المستندي يقوم البنك بالإجراءات التالية :

-بعد عملية الفتح يقوم بنك المؤسسة بحجز قيمة الصفقة في حساب البنك وهذا الاجراء يخص مؤسسات التي يتعامل معهم البنك البنك الاول مرة او الذين ليسو اهلا لي الثقة اما ان كانت المؤسسة اهلا لي ثقة مثل المؤسسة المدروسة فلا يهم حجز المبلغ .

- يعلمالبنك المؤسسة رقم الاعتماد المستندي المفتوح

– تتلقي FORMULE من بنك التي بدورها تنسخ لي ستة نسخ يحتفظ البك نسختين المؤسسة وثيقة

التي توضع في ملف المؤسسة ونسخة منها توضع في وثيقة المراقبة وذلك لغلق الملف واربعة الاخري ترسل علي مديرية العمليات مع الخارج مصحوبة بوثيقة تسميMT700 حيث يتم تحريرها من طرف البنك فاتح الاعتماد في ثلاث نسخ وهي :

– **النسخة الاولي** : ترسل الي مديرية العمليات مع الخارج

– **النسخة الثانية** :تقدم للمؤسسة

– **النسخة الثالثة** :تحفظ في ملف المؤسسة

و في هذه الوثيقة يتم اعادة نقل كل المعلومات الموجودة في طلب فتح الاعتماد وهذا لكي تقوم مديرية العمليات مع الخارج بإرسال سويفت لبنك المصدرفيه وتشعره فيه بالاعتماد بارسال FORMULEالمفتوح لصالحالي بنك الجزائر لتغطية الصفقة بالعملة الصعبة المصدر كما تقوم(DOE)4

رابعا : سير عملية الاعتماد

بعد ان قام البنك المؤسسة بإشعار بنك المصدر بالاعتماد المفتوح لصالح المصدر وقيام بنك المصدر بإشعار زبونه شركت البا البحرينية للالمنيوم لا يبقي الا ان يرسل هذا الاخير البضاعة و المستندات المتعلقة بها وكل ما يتعلق بوسيلة النقل هذه العملية :

–وسيلة النقل تتمثل في الباخرة وفي نفس تاريخ تحرر وثيقة تثبت ان البضاعة قد أرسلت ، تسلم نسخة الي بنك المصدر يقوم بفحصها ومراجعتها بكل دقة ثم يتحقق من مدى مطابقتها شروط عقد القرض اذا وجدان تطابقه يقوم بإرسال الي بنك مؤسسة (يرسل ناتج الاعتماد المستندي).

– يحرر بنك المؤسسة بعد التحقق من الوثائق اشعار بالوصول يسلمه للمؤسسة.

خامسا: تحقيق الاعتماد المستندي

بعد استلام كل الاطرف لكل الوثائق ان يوجد: انظر الملاحق

- رسالة النقل البحري
- شهادة المنشأة
- نسختين لعدد الحمولات
- شهادة مطابقة النوعية

وكحصيلة لما سبق يقوم بنك المؤسسة بسحب القيمة الاجمالية (مبلغ الصفقة مضافا اليه جميع المصاريف والعملات يجب ان تتلقي المؤسسة اشعار من بنكها كيف سحب منه المبلغ لكي تقوم المحاسب بالتنفيذ المحاسبي لهذه العملية بعد وصول الوثائق لبنك المؤسسة دفعة واحدة و بعد التحقق منها يقم البنك المؤسسة بعملية عن طريق وثيقة "التحويل البنكي " ليبقي الامر بين مؤسسة القال بليس و البا للالمنيوم وعند قيام المؤسسة بدفع قيمة هذه العملية يقوم بنك المؤسسة بتظهير هذه الاوراق وذلك بالختم علي ظهر رسالة النقل عن طريق وضع اسم الشخص الذي سوف يقوم باخراج البضائع.

سادسا: الحالات الخاصة

أ-تغيير صلاحية الاعتماد : اذا كان هناك تغيير فيما يخص صلاحية الاعتماد يقوم البا بإعلام+ALGAL عن طريق الهاتف بعدم قدرته علي الوفاء بالسلع في التاريخ المحدد في العقد ،فتقوم مؤسسة القال بتقديم طلب خطي تذكر فيه ضرورة تمديد تاريخ صلاحية الاعتماد ثم يقوم بنك يرسله يرسله الي بنك البا معلنا فيه عن تغيير مدة الصلاحية SWIFT المؤسسة بتحرير له الصلاحية وتحديد له المدة الجديدة مع العلم ان تكاليف التمديد لمدة الصلاحية يتحملها البا لكونها طالبة لهذا التمديد ويتم اقتطاعها بالعملة الصعبة لصالح بنك المؤسسة.

ب-حالة عدم مطابقة الوثائق :يمكن ان تحدث حالتين:

-حالة اكتشاف عدم المطابقة من طرف البنك المصدر: يقوم هذا البنك بإبلاغ بنك المؤسسة عن طريق التلكس طالبا منه ابلاغ المؤسسة عن عدم مطابقة الوثائق ويطلب منه تقديم مخطط التحفظ.

- حالة اكتشاف عدم المطابقة من طرف بنك مؤسسة: يقوم هذا الأخير بتقديم تلكس الي بنك المصدر لكي يخبره بوجود خلل وعدم مطابقة للوثائق ، ويأمره بعدم تحويل المبلغ من رصيد البنك الي رصيد المستفيد حتي تسوي الوضعية تم يقوم بنك المؤسسة بإبلاغ المؤسسة عن طريق التلكس بوجود خلل تم ينتظر أن يقدم لها مخطط التحفظ.

المطلب الثاني: خطوات عملية التحصيل المستندي "استيراد"

عملية التحصيل المستندي يجب أن تتوفر علي فاتورة تجارية خاصة باستيراد بضاعة حيث يظهر فيها مختلف شروط التحصيل من خلال نموذج يحتوي علي:

- **المصدر**: البا البحرينية
- **عنوان المصدر**: البحرين
- **المستورد**: القال بليس
- **عنوان المستورد**:منطقة الصناعية المسيلة_الجزائر
- **المبلغ الاجمالي** :**295190/335**.دج
- **نوعية التسديد**: التحصيل المستندي
- **رقم الفاتورة** : **N**.6503,47
- **تاريخ اصدار الفاتورة** :2018/02/**26**

ويكون عليها ختم التوطين كما هو موضح

بنك الخليج الجزائر توطين الاسترداد وكالة دالي براهيم 001					
162301	2018	1	10	00100	USD

شرح الختم:

162301: رقم شباك التوطين

2008: السنة الموطن فيها

1: الثلاثي الاول

10: دليل توطين البضاعة

00100: رقم الملف المفتوح في السنة

usd:رمز العملة المعمول بها

- كما تحتوي علي تاريخ عملية التحصيل المستندي 2018/01/16.
- كما تحتوي علي ختم المصدر في الاسفل.

وفي حالتنا نحن بصدد دراسة ارسال بضاعة عن طريق البحر ومنه تحرر وثيقة تسمي سند الشحن تحتوي علي :

- رقم الشحن
- تاريخ ومكان اصدار االشحن
- وزن البضاعة المستوردة
- ميناء الشحن
- ميناء التفريغ

يكون مالك وثيقة النقل هو نفسه مالك البضاعة كما تنقل ملكية البضاعة عن طريق التظهير وهو عبارة عن ختم بظهر السند، اما اذا كانت يحرر هذا السند من طرف الشركة الوطنية للنقل البحري CNANالبضاعة تنقل جوا فتحرر وثيقة تسمى رسالة النقل الجوي.

كما تبقي كل الوثائق السابقة تحت الحفظ في ملف التحصيل المستندي في انتظار التعديل التي تبين تحويل المبلغaccuse de reception النهائي للملف وهذا بإصدار وثيقة تسمي حساب المستفيد.

المطلب الثالث : تقييم عملية الاعتماد المستندي

اولا : مزايا الاعتماد المستندي :

– تعمل البنوك علي امداد مختلف المتعاملين بمصادر الممكنة التي تسمح لهم بتحصيل مستحقاتهم ، تخفيف الضغوطات علي خزائنهم واتمام الصفقات المبرمة في أحسن الظروف الممكنة .

– الاعتماد المستندي هواعتماد لقاء بضائع ينتظر للمشتري استلامها وهو صورة من صور الائتمان المصرفي باعتباره يمثل تعهدا بالدفع من قبل المصرف نيابة عن الزبون يقترن عادتا بأجل قصير

– العملية المبنية علي تعهد بنك او اكثر لصالح المصدر يقضي بتسدسد مبلغ محدد عند تقديم عدد من الوثائق في اجل محدد مما يؤكد صحة ان البنوك الوسيطة توفر عن طريق دورها جوا من الثقة والأمان و الواجب توفرها لاتمام العمليات التجارية الخارجية.

ثانيا : عيوب الاعتماد المستندي :

– التحصيل المستندي يتم التعامل به في حالت توفر الثقة بين المتعاملين.

– التحويل الحر تقنية يلجأ اليها الا في حالة الضرورة كاستيراد سلع نتيجة عطب يجب معالجته بسرعة .

– قرض المورد وقرض المشتري تقنيتان نادرتا الاستعمال .

– ان اكثر الاطراف استفادة هو المصدر خاصة مع شيوع استعمال الاعتماد المستندي في شكل غير قابل للإلغاء والمؤكد.

– بالرغم من المزايا التي توفرها طرق التمويل وخاصة الاعتماد المستندي لمختلف الاطراف الا ان عمليات مصحوبة بدرجة من المخاطر خاصة بالنسبة للمورد والبنك الوسيط وهذا ما ينفي صحة ان تقنيات التمويل خاصة الاعتماد المستندي توفر حد اقصي من الامان لكل الأطراف .

خلاصة الفصل:

مع ظهور اقتصاد السوق والتطور الذي عرفته البنوك الخاصة واستعمالها لتقنيات حديثة مما جعلها تستغني عن المعلومات المتوفرة لدي مديرية العمليات مع الخارج swift لوسائل الدفع مثل(DOE)وهذا ما يؤكد صحة ما يفترض أن في الجزائر العملياتالمنفذة في اطار تمويل التجارة الخارجية في تزايد وتطور مستثمرين استجابة للتغييرات الناتجة عن تدني اقتصاد الوطن .

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر التمويل بمختلف أشكاله من المقومات الأساسية الاقتصاديات الدول نظرا الأهمية التي يلعبها في ترقية وتطوير الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات ،و للتجارة الخارجية بالأخص أهمية كبيرة لدي الدول ،وذلك لأنها تمثل الحصة الأكبر في الدخل القومي، لهذا أصبحت الدول تهتم اهتماما خاصا بها وبطرق تنميتها ،وضمان السير الحسن لها ولعل من بين أهم الضمانات التي تسعي إلي تحقيقها هي ضمانات التمويل من خلال تدخل الهيئات المالية ، باستعمال مجموعة من التقنيات والأدوات التي أصبحت اليوم من بين أهم مصادر تمويل التجارة الخارجية ومن أهمها الاعتماد ألمستندي الذي يعطي نوعا من الراحة و الامان للمستورد و المصدر علي السواء و يضمن السلامة المادية المعنوية و حصول كل صاحب حق علي حقه .

تتمحور الفرضية الاولي حول التمويل كأحد اهم نشاطات البنوك التجارية في اطار تمويل التجارة الخارجية وهي محققة حيث اصبح الجهاز التمويلي وسيلة فعالة واستراتيجية لترقية الصادرات وتمويل الواردات

تدور الفرضية الثانية حول ضرورة وجود ميكانيزمات جديدة لتمويل تجارة الخارجية تتعدي تلك الوسائل والتقنيات التمويلية المعروفة والمحددة ايضا في اجهزتها المصرفية كاعتماد استراتيجيات جديدة تتماشي مع السياسة الاقتصادية الجديدة وهي محققة.

النتائج:

- الاعتماد المستندي هو أداة تمويل غي مباشر (هو أداة ضمان التمويل).
- يضمن لطرفين التزام البنك بتعهداته تجاههما شريطة التزامهما بشروط واحكام الخطاب.
- عملية محددة مدعومة باعتماد مالي مستقل مع تعهد ثابت وواضح باتمام الدفع.
- يعتبر اداة توفرها البنوك من أجل لتسهيل التبادل التجارية بين الدول.
- يضمن اتمام الدفع علي اساس الوثائق والمستندات المقدمة وليس علي اساس البضائع أو الخدمات موضوع الخطاب.
- يمكن استخدام الاعتماد المستندي في التعاملات التجارية مع كل البلدان العالم تقريبا.

الاقتراحات:

_ ضرورة تعزيز وتطوير النظام الاعتماد المستندي.

_ العمل علي تفادي سلبيات التمويل عن طريق الاعتماد المستندي واعادة صياغته وفق المتطلبات والتغيرات العالمية.

_ العمل علي ابتكار اساليب جديدة لتمويل التجارة الخارجية.

_ العمل علي ايجاد تقنيات جديدة تتلاءم مع متطلبات المنظمة العلمية لتجارة الخارجية وخاصة في ضل اتفاقية الغاء الحدود الجمركية.

_ تطوير اساليب جديدة تتلاءم مع مناطق التبادل الحر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1- الكتب :

1. أبو عتروس عبد الحق : الوجيز في البنوك التجارية ، جامعة منتدى قسنطينة ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000.
2. حماد طارق عبد العالي : تطورات المالية وانعكاساتها على الاعمال البنوك ، الاسكندرية ، دار الجامعة ، 1999.
3. راشد العاصر واخرون ، التجارة الخارجية، دار النشر و التوزيع ، الطبعة الاولي، الاردن، 2000.
4. رحيم حسين : الاقتصاد المصرفي ، دار بهاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولي ، قسنطينة، 2008.
5. رضا صبحي ثامر يس ومدحت العقاد : والنقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية دار الكتاب ، مصر .
6. رمضان زياد سليم و محفوظ احمد جودة : ادارة البنوك .
7. زياد سليم رمضان و محفوظ أحمد جودة، إدارة لبنوك، بدون سنة نشر ،بدون دار نشر.
8. سعيد عبد العزيز: الاعتمادات المستندية، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ،الدار الجامعية،2002-2003،
9. شيخ مصطفى شيحة : الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار الجامعة 1985 .
10. طارق الحاج، مبادىء التمويل ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،2000.
11. طارق عبد العالي حماد: التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك دار الجامعة ، الاسكندرية، 1999.

12. طالب محد عوض، التجارة الدولية نظريات و سياسيات، مطبعة النور، طبعة الأولى ،1995.
13. عبد العزيز سعيد : الاعتمادات المستندية ، كلية التجارة جامعة الاسكندية ، دار الجامعية ، 2003 – 2002.
14. عبد العظيم حمدي : اقتصاديات التجارة الدولية ، مكتبة زهراء الشرق،
15. عبد الله خالد امين : العمليات المصرفية، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2000.
16. موسى طالب حسين : الموجز في قانون التجارة الدولية ، دار العلمية الدولية ، مكتب دار الثقافة عمان ،2001.
17. نادية فضيل : الاوراق التجارية في القانون التجاري ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة عشر، الجزائر ، 2011.
18. نامق صلاح الدين ، التجارة الدولية، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1976.
19. نامق صلاح الدين، التجارة الدولية، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة،1976.
20. اليماني محمد : الاعتماد ألمستندي و الطبيعة القانونية لالتزام البنك ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، 1974 .

2- المذكرات و الأطروحات:

1-أحمد خميس، دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، علوم تجارية، سعد دحلب،البليدة،2003-2004.
2-زياد امينة، تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، علوم تجارية، ابن خلدون، تيارت،2005-2004 .

3- عبد المؤمن نادية و آخرون ،تمويا التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي ، مذكرة مقدمة لشهادة لسانس، علوم التسير و الجزائر،2003.

- **المواقع الالكترونية:**

1- www.sgbl.org/c
2- www .arabtranslators.net/c
3- www .cibafi.org/c
4- WWW .RENGEXEENI.EDU.ESC

الملاحق

Aluminium Bahrain B.S.C. (c)
C.R. No. 999
MARKETING
التسويق

ARAB BANK PLC - ALGERIA

PROFORMA INVOICE

DATE : 6TH MAY 2008 **CONTRACT NO: 3001673**

TO : Al Gal Plus
Cite 924 Lot Na 23
280000 MSILA
Algeria

PRODUCT: 6063.33 HOMOGENIZED ALUMINUM EXTRUSUIONS BILLETS AS PER ALBA PRODUCT CODE.

SIZES:
PLEASE SPECIFY THE EXACT SIZES REQUIRED AS PER ALBA PRODUCT CODE.

QUANTITY: 600 MT

500 MT - BILLET
FINAL PRICE:

LME CASH AVERAGE OF APRIL 08	: US$ 2959.27/MT
PLUS PREMIUMS	:US$ 245.00/MT
PLUS LIBOR RATE & MARGIN	: US$ 78.02/MT (2.87% +2%)
TOTAL PRICE	:US$ 3282.29/MT C&F ALGIERS PORT
TOTAL VALUE	: US$ 1,641,145

100 MT – STANDARD INGOT
FINAL PRICE:

LME CASH AVERAGE OF APRIL 08	: US$ 2959.27/MT
PLUS PREMIUMS	:US$ 150.00/MT
PLUS LIBOR RATE & MARGIN	: US$ 75.71/MT (2.87% +2%)
TOTAL PRICE	:US$ 3184.98/MT C&F ALGIERS PORT
TOTAL VALUE	: US$ 318,498

TOTAL FINAL VALUES FOR 600 MT US$1,959,643

CONTRACTED SHIPMENT MONTH: APRIL 2008

1. مملكة البحرين
وزارة المالية
شئون الجمارك

رقم:

2. بسم الله الرحمن الرحيم

شهادة منشأ

بموجب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

4. المصدر عنوانه	المنيوم البحرين (البا) ص . ب : ٢٠٠٧٩ - مملكة البحرين	5. المنتج	المنيوم البحرين (البا) ص . ب : ٢٠٠٧٩ الجنسيه : بحريني
6. المستورد عنوانه	ألقال بلوس ص.ب رقم ٧٠٢ المنطقة الصناعية المسيلة ٢٨٠٠٠ الجزائر	7. رقم وتاريخ الفاتورة	٦٥٠٣٠٤٧ ٢٠٠٨/٠٢/٢٦

8. الطرود			9. نوع البضاعة	10. الوزن		11. الكمية	12. القيمة بالعملة المحلية
1.8 عددها	2.8 نوعها وأرقامها وعلاماتها			1.10 القائم	2.10 الصافي		
١٠٤ رزمة	4030206 BEJAIA PORT 1 RED spot MADE IN BAHRAIN		قضبان المنيوم CREDIT NUMBER 001CD08000842	٢٩٩,٩٨٢	٢٩٨,٦٠٤	١٠٤رزمة ٥٢٠ (قطعة)	٧٨٥٠٨٠/٦٨ دولار أمريكي ٢٩٥١٩٠/٣٣٥ دينار بحريني

13. القيمة الاجمالية (رقما وكتابة) : (٢٩٥١٩٠/٣٣٥) مائتان وخمسة وتسعون ألف ومائة وتسعون دينار و ٣٣٥ فلس

بيان عناصر الانتاج

14. عناصر التكلفة الاجنبية	15 الكمية	15. القيمة
1.		
2		
3. عائدات لجهة اجنبية		
المجموع:		
التكلفة النهائية للانتاج :		

17. تصريح المصدر : اصرح بصحة المعلومات الواردة اعلاه وبأن البضائع هي من منشأ .....مملكة البحرين.....
وان نسبة القيمة المحلية المضافة تمثل نسبة (رقما وكتابة) ..... ١٠٠ % مائة بالمائة
من كلفة الانتاج الكلية.
التوقيع : .....

18. تشهد شئون الجمارك بان السلع الموضح بياناتها اعلاه هي من
منشأ..... مملكة البحرين ..... وان نسبة القيمة المحلية المضافة تمثل
(رقما وكتابة) ..... ١٠٠ % مائة بالمائة ..... من كلفة الانتاج الكلية
تحريراً في : .....

MEDITERRANEAN SHIPPING COMPANY S.A., Geneva

ORIGINAL BILL OF LADING

MSCUBH033736

IS IT PORT-TO-PORT SHIPMENT ? (Fill-in Boxes 7 & 8) Tick –>		COMBINED TRANSPORT SHIPMENT ? (Fill-in Boxes 5, 6, 9 & 10) Tick –>		N° of original BoL (number & words)	N° of BoL Rider Pages (number & words)
				3 THREE	

(1) SHIPPER: (Full details)
ALBA ALUMINIUM BAHRAIN
P.O BOX 20079
MANAMA BAHRAIN

(2) CONSIGNEE: (Not Negotiable unless «To Order of ...»)
TO THE ORDER OF ALGERIA GULF BANK

(3) NOTIFY: (No responsibility shall attach to Carrier or to his Agent for failure to notify)
SARL ALGAL PLUS CITE 924
LOT A23 28000 M'SILA (ALGERIE)

(4) SPACE FOR **CARRIER'S AGENTS** ENDORSMENTS (FCL/FCL, SLSC)
BEJAIA
M.S.C.A
LOTISSSEMENT DJAMA TARGA
OUZEMMOUR BEJAIA
Tel : 0021334214592

CONTR DETENTION CHARGES PAYABLE BY CONSIGNEE
AS PER LINE'S TARIFF AT DESTINATION.

(5) PRE-CARRIED BY: (Combined Transport only)	(6) PLACE OF RECEIPT: (Combined Transport only)
(7) PORT OF LOADING: BAHRAIN PORT	**(8) PORT OF DISCHARGE:** BEJAIA (ALGERIA)
(9) PLACE OF DELIVERY: (Comb. Trans. only)	**(10) MODE OF ON-CARRIAGE: (Comb. Trans. only)**
(11) VESSEL & VOY. N° MSC QATAR V. 00017R	**(12) AGENTS AT PORT OF DISCHARGE / DELIVERY:**

(14) CARRIER'S RECEIPT (Continued on attached Bill of Lading Rider page(s), if applicable)

(13) All details shown in Box 13 are furnished by the Shippers, being their Memoranda, Quantity, Condition, Contents and all other information shown in Box 13 are unknown to the Carrier, who has no means to verify their correctness and does not acknowledge them. The statements of the Shippers in Box 13 do not engage the Carrier contractually or in any other manner.

Identity Marks of Cont. or other packages and seal number(s)	Corresp. number of cont. or other packgs	Total nbr of ctrs or other packgs received by the carrier	Haz Code	Cargo Description (Continued on attached Bill of Lading Rider page(s), if applicable)	Cargo Gross weight	Measurement
				SAID TO CONTAIN SHIPPER'S LOAD STOW & COUNT 15X20' FCL CONTAINER STC: REFERENCE NUMBER: 1013660 LINGOTS BILLETTE SIZE 178MM/5,8 LONGUEUR TERMS OF CONTRACT: CFR BEJAIA PORT (ALGIERIA) L/C NUMBER 001CD08000842 MARKS 4030207 BEJAIA 1GREEN SPOT,MADE IN BAHRAN MARKS 4030208 BEJAIA 1BLACK SPOT,MADE IN BAHRAN MSC QATAR 00017R DATED 17-02-2008 Details Contd. on Attached Sheet - II		

(15) FREIGHT & CHARGES («PAYABLE» signifies INTENTION. Cargo shall not be delivered unless Freight & Charges are paid)

Specification of Freight & Charges	Basis	Rate	PAYABLE at POL	PAYABLE at POD	PAYABLE at ELSEWHERE
FREIGHT PREPAID					
Ad Valorem charges					
Declared value:	TOTAL FREIGHT & CHARGES				

IN ACCEPTING this BoL the Merchant expressly agrees to be bound by all the terms, conditions, limitations and exceptions, whether printed, stamped or written hereon and on Page 1, and in particular agrees that the Carrier shall have the right, at his sole discretion, to stuff cargo in containers and to carry on deck containers of all kinds including trailers, tanks, flats, canvas top, pallets, vehicles and boats or similar articles used to consolidate goods.
RECEIVED FOR SHIPMENT in apparent external good order and condition the containers, packages, units bearing the marks and/or numbers shown in Box 14, said to contain the quantity of goods, weights and measurements stated by Shippers in Box 13, which particulars the Carrier has neither checked nor verified.
IN WITNESS whereof, the no. of Original Bills of Lading shown at the to p right corner of this contract have been signed. If this is a negotiable (To Order) BoL, the goods will only be delivered if one original BoL, properly endorsed by the Shippers and/or by the bank concerned (and not by the Notify Party), is surrendered, the others to be consi dered null and void.

PLACE AND DATE OF ISSUE	SHIPPED ON BOARD	SIGNED ON BEHALF OF THE MASTER
BAHRAIN 17-FEB-08	DATE 17-FEB-08	MSC AGENT

091

8296770

ALBA ALUMINIUM BAHRAIN

Marketing

SALES INVOICE NO. 6503041

TO : SARL ALGAL PLUS
CITE 924 LOT A23
28000 M'SILA (ALGERIE)

INVOICE DATE : 17.02.2008 **SHIPMENT DATE** : 17.02.2008

LOADED ON : MSC QATAR V. 00017R **CONTRACT NO.** : 3001673

FROM : BAHRAIN PORT **OUR REF.** : 1013660

TO : BEJAIA PORT (ALGERIA)

TONNAGE : **NET WEIGHT** : 297.755 MT **GROSS WEIGHT** : 299.139 MT

LINGOTS 99.129 MT @ USD2,629.17/MT CFR BEJAIA PORT (ALGIERIA) **US$260,626.99**
BILLETTE SIZE 178MM/5,8 198.626 MT @ USD2,629.17/MT CFR BEJAIA PORT (ALGIERIA) **US$522,221.52**

DETAILS : 185 BUNDLES 4910 PIECES

LINGOTS
BILLETTE SIZE 178MM/5,8 LONGUEUR TERMS OF CONTRACT :CFR BEJAIA PORT (ALGIERIA)
L/C NUMBER 001CD08000842

WE CERTIFY THAT THE GOODS ARE IN STRICT CONFORMITY WITH PROFORMA INVOICE
NO 3001673 DD 03/01/2008

1 Algeria Gulf Bank
DOMICILIATION IMPORTATION
AGENCE DELY IBRAHIM 001
16/2/2008 1 1 000,00 USD
Date : 16.02.2008

HAMEL Selma
Déléguée Clientèle

Algeria Gulf Bank Agence DELY IBRAHIM 001

PAYMENT : AT SIGHT DRAWN UNDER L/C NUMBER 001CD08000842 DATED 080117 OF ALGERIA GULF BANK ALGERIA ALGIERS **US$782,848.51**

FOR AND ON BEHALF OF **ALBA**

ALUMINIUM BAHRAIN

ALUMINIUM BAHRAIN B.S.C (C)

CERTIFICATE OF ANALYSIS AND PACKING LIST

Date: 28.02.2008 Time: 13:55:34

Product: ALUMINIUM BILLET
Size: 178 X 5800
Alloy: 6063.33
Sales order: 4030207
Delivery: 5095124

Shipping marks: 4030207
BEJAIA PORT (ALGERI
1 GREEN SPOT
MADE IN BAHRAIN

ANALYSIS

Cast/Drop	SI	FE	CU	MN	MG	CR	NI	ZN	TI	V	B	GA	OTHE	T.OT	AL
T1818491	0.45	0.18	0.00	0.01	0.51	0.00	0.00	0.00	0.011	0.01	0.00	0.01	0.00	0.01	98.85
T1818671	0.44	0.17	0.00	0.00	0.53	0.00	0.00	0.00	0.007	0.01	0.00	0.01	0.00	0.00	98.86
T1820271	0.43	0.18	0.00	0.00	0.50	0.00	0.00	0.00	0.009	0.01	0.00	0.01	0.00	0.01	98.89
T1820481	0.47	0.18	0.00	0.00	0.52	0.00	0.00	0.00	0.012	0.01	0.00	0.01	0.00	0.01	98.81
T1820561	0.47	0.18	0.00	0.00	0.54	0.00	0.00	0.00	0.010	0.01	0.00	0.01	0.00	0.01	98.80
T1820711	0.43	0.18	0.01	0.00	0.50	0.01	0.00	0.00	0.010	0.01	0.00	0.01	0.00	0.00	98.88

PACKING LIST

Batch No.	Unit	NetWt. (mt)	Cast/Drop	Pcs	Batch No.	Unit	NetWt. (mt)	Cast/Drop	Pcs
3901660	1	2.338	T1818491	6	3904297	44	2.338	T1820561	6
3901664	2	2.336	T1818491	6	3904300	45	2.336	T1820561	6
3901667	3	2.338	T1818491	6	3904303	46	2.336	T1820561	6
3901733	4	2.336	T1818491	6	3904308	47	2.334	T1820561	6
3901743	5	2.338	T1818491	6	3904314	48	2.334	T1820561	6
3901745	6	2.340	T1818491	6	3904355	49	2.338	T1820561	6
3901757	7	2.336	T1818491	6	3904359	50	2.336	T1820561	6
3901766	8	2.338	T1818491	6	3904368	51	2.338	T1820561	6
3901771	9	2.338	T1818491	6	3904388	52	2.336	T1820561	6
3901773	10	2.338	T1818671	6	3904396	53	2.336	T1820561	6
3901775	11	2.336	T1818671	6	3904409	54	2.336	T1820561	6
3901786	12	2.336	T1818671	6	3904431	55	2.340	T1820561	6
3901805	13	2.338	T1818671	6	3904432	56	2.334	T1820481	3
3901806	14	2.336	T1818671	6				T1820561	3
3901807	15	2.336	T1818671	6	3904443	57	2.338	T1820481	6
3901811	16	2.336	T1818671	6	3904444	58	2.336	T1820481	6
3901812	17	2.336	T1818671	6	3904453	59	2.334	T1820481	6
3901817	18	2.338	T1818671	6	3904457	60	2.338	T1820481	6
3901821	19	2.338	T1818671	6	3904459	61	2.338	T1820481	6
3901822	20	2.336	T1818671	6	3904465	62	2.336	T1820481	6
3901828	21	2.338	T1818671	6	3904483	63	2.336	T1820481	6
3901834	22	2.338	T1818671	6	3904554	64	2.336	T1820481	6
3903980	23	2.336	T1820271	6	3904557	65	2.334	T1820481	6
3903984	24	2.336	T1820271	6	3904562	66	2.338	T1820481	6
3903997	25	2.336	T1820271	6	3904565	67	2.336	T1820481	6

ATTACHED SHEET I

Vessel Name: MSC QATAR

Voyage: 00017R

B/L NO: MSCUBH033736

SL NO	CONTAINER #	SIZE	PKGS	SEAL #	NET.WT.	GRS.WT.	MARKS & NUMBERS
					M TONS	M. TONS	
1	MSCU6992194	20DV	8	251760	18.698	18.712	1 GREEN SPOT, 4030207
2	CRXU2281780	20DV	9	251757	21.028	21.125	1 GREEN SPOT, 4030207
3	GSTU4354271	20DV	20	251751	19.752	19.825	1 BLACK SPOT, 4030208
4	MEDU1307890	20DV	20	251775	19.846	19.921	1 BLACK SPOT, 4030208
5	MEDU2002535	20DV	9	251756	21.038	21.134	1 GREEN SPOT, 4030207
6	MEDU2235202	20DV	20	251752	19.809	19.944	1 BLACK SPOT, 4030208
7	MSCU1121106	20DV	8	251754	18.688	18.789	1 GREEN SPOT, 4030207
8	MSCU1267889	20DV	20	251765	19.911	19.997	1 BLACK SPOT, 4030208
9	MSCU1479893	20DV	20	251761	19.856	19.899	1 BLACK SPOT, 4030208
10	MSCU1821007	20DV	9	251755	21.032	21.189	1 GREEN SPOT, 4030207
11	MSCU3511952	20DV	9	251783	21.032	21.167	1 GREEN SPOT, 4030207
12	MSCU3657799	20DV	8	251753	18.692	18.712	1 GREEN SPOT, 4030207
13	MSCU3842821	20DV	8	251759	18.647	18.775	1 GREEN SPOT, 4030207
14	MSCU6455390	20DV	8	251787	18.700	18.798	1 GREEN SPOT, 4030207
15	TRLU3506197	20DV	9	251789	21.026	21.152	1 GREEN SPOT, 4030207
	TOTAL BUNDLES		185		NET WT: 297.755 MT	GROSS WT:299.139 MT	

ORIGINAL

الملخص:

تعتبر وظائف التمويل ومهامه أساسية لجميع المؤسسات وهي موكلة للإدارة المالية التي تقوم بالوظيفة المالية ، هذه الأخيرة هي من أهم الوظائف في أي مشروع أ, مؤسسة لأن استمرار وتقدم المؤسسة مرهون بها و بمهامها المتمثلة في وضع خطط التمويل ، اي التخطيط المالي لاحتياجات المؤسسة ، الرقابة المالية تقييم أداء المؤسسة ومراقبة التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية ، الحصول علي موارد مالية بشرط تكاليف مناسبة ، واستخدامها بشكل يؤدي الي زيادة فعالية العمليات وانجازات المؤسسة الي أقصي للحصول علي أكبر قدر ممكن من الفوائد وهذا يتطلب المعرفة والدراية بالأسواق المالية وتختلف المصادر الاخري التى يتم الحصول منها علي الموارد المالية لمواجهة مختلف المشاكل المالية التي قد تواجهها المؤسسة .

الكلمات المفتاحية :

التمويل ، اعتماد مستندي ، التجارة الخارجية .

Summary:

The functions and functions of finance are essential for all institutions and are entrusted with the financial management of the financial function. The latter is one of the most important functions in any project, institution because the continuation and progress of the institution depends on it and its functions of the development of financing plans, Assess the performance of the institution and control the internal and external cash flows, obtain financial resources at appropriate costs, and use them in a manner that increases the efficiency of the operations and the achievements of the institution to maximize the benefits. This requires knowledge and knowledge of the financial markets. Yeh and other different sources, which are obtained, including the financial resources to meet the various financial problems that the institution may encounter.

key words :

Finance, Documentary credit , Foreign Trade.